بسم الله الرحمن الرحيم

عدد خاص

October 1996. Issue No. 165 — Voice of Bahrain — BM Box 6135, London, WC1N 3XX — العدد ١٦٥، اكتوبر ١٩٩٦م، جمادى الأولى/جمادى الثانية ١٤١٧ هـ

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنه لا يفلح الظالمون

مجلس الشورى الجديد ولد ميتا ولا بديل للمجلس الدستوري

ازدادت الازمة في البحرين تعقيدا باعلان الحكومة عن استمرار رفضها للدستور والمضي في مشروعها الاستبدادي المرفوض شعبيا. وجاء اعلان الامير عن اضافة عشرة اعضاء لمجلس الشورى ليزيد من عدم شرعيته، وليجعل الشعب اكثر اصرارا على هزيمة عقلية الفوضى والحكم الفردي والنهج القمعي لدى رئيس الوزراء. وبرغم تظاهر الحكومة بالقدرة على الاستمرار في نهجها المتخلف فان شعورها بانعدام شرعيتها تتضح من خلال اجبار المؤسسات على نشر اعلانات لدعم رئيس الوزراء او ولي العهد عندما يصرح اي منهم بتصريح تافه، او يعلن عن مشروع فاشل. والمعروف ان الانظمة الاستبدادية هي وحدها التي ترغم المؤسسات على التعبير عن «الولاء» للنظام. وسبب ذلك ان رئيس الوزراء يعلم انه لا يمتلك اية شرعية في غياب القانون الدستوري، ويسعى لايهام الآخرين بان شعب البحرين يوافق على غياب الحالة الدستورية ويؤيد الاجراءات القمعية وارهاب هندرسون، الامر الذي يعكس حالة نفسية خطيرة يدفع شعب البحرين ثمنها من دماء ابنائه وامنه واستقراره. وليس هناك مواطن واحد سوى المستفيدين ماديا من النظام يوافق على استمرار الوضع الحالي الذي يحكم فيه جهاز الامن والعسكر البلاد. فالذي يسيطر على البلاد اليوم ليس هو الجهاز الحكومي، بل جهاز ايان هندرسون الذي يتكون من الساقطين والفاشلين في ميادين العلم والثقافة. وليس هناك نظام يستطيع الاستمرار اذا شعر مفكروه ومثقفوه وعلماؤه انهم محكومون من قبل ابناء الشوارع والشاذين والمنحرفين كما هو الحال مع جهاز الامن البحريني.

رئيس الوزراء يراهن على كسر شوكة ابناء البحرين بالتهديد والتوعد والتعذيب والقمع، بينما الشعب مستمر في انتفاضته المباركة غير آبه لما يفعله جهاز القمع. رئيس الوزراء يظن ان بامكانه ارجاع عقارب الساعة الى الوراء ووقف عجلة التقدم والتطور السياسي الحتمي، وهو مخطيء في ذلك. فالانتفاضة المستمرة تستكمل شروط النصر وتستطيع الاستمرار حتى تحقيق المطالب الشعبية. وكل ما يملكه خبراء التعذيب والارهاب في الجهاز الحكومي هو تاجيل ذلك لبعض الوقت والحاق اضرار اكبر، مادية وبشرية، بالشعب. ولكن، على الصعيد الآخر، فان ذلك من شانه التاثير السلبي على مستقبل العائلة الحاكمة، حيث تزداد المشاعر يوما بعد آخر بضرورة التغيير الشامل في حال اصرار آل خليفة على رفض اعادة العمل بالدستور. وسوف يرون ان مشروع مجلس الشورى المعين لن يحل الازمة، خصوصا وان اعضاءه مرفوضون شعبيا ولا يحظون باحترام احد وليسوا من ذوي التاثير على الساحة. وقد قال شعب البحرين كلمته وقرر مقاطعة المجلس وافشاله مثلما افشل المجلس السابق. وبدلا من الافراح، سوف يكون يوم افتتاح المجلس الجديد يوم حداد في البلاد، لانه تعبير عن سياسة متخلفة ترفض التطور وتصر على الاستبداد الفردي. فرئيس وزراء البحرين، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، شخص مستبد لا يقبل بالآخرين، ولا يعطي مجالا الا لابنائه. وحتى داخل العائلة الحاكمة هناك شعور بان استمراره في الحكم خطر على مستقبل العائلة كلها لانه اساء الى سمعة العائلة داخل البلاد وخارجها. ولم يخف دبلوماسيون عديدون التقتهم المعارضة عدم ارتياحهم من رئيس الوزراء الذي لم يعد يحتمل كلمة نقد واحدة. ويقول الذين يرتادون مجلسه انه لا يسمح لاحد بالكلام ويتعامل مع الجميع بتكبر وغطرسة واحتقار.

ومن هنا فان الوضع في حالة سباق بين اتجاهين: الاول يمثله رئيس الوزراء ويرى ان بالامكان حسم الموقف لصالح الحكم الفردي المستبد بالاستمرار في سياسة القمع التي يمارسها جهاز القمع، خصوصا في غياب اي تدخل اجنبي يردع رئيس الوزراء عن غيه. والثاني يمثله الشعب بجميع قطاعاته ويرى ان تجربة اكثر من عشرين عاما اكدت بما لا يدع مجالا للشك بان من المستحيل التعايش مع نظام يرفض الاعتراف بوجود الشعب ويمنعه من ممارسة دوره الرقابي والتشريعي والمشاركة في صنع القرار، وان ما قام به جهاز الامن الذي يراسه ايان هندرسون حسم الموقف الشعبي باتجاه الاستمرار في المعارضة والمقاومة المدنية حتى يحدث التغيير. وقد اصبح ايان هندرسون رمزا للتعذيب والقتل والتشريد، واصبح في نظر الشعب مسؤولا عن الازمة التي حلت بالبلاد، وبالتالي فقد اصبح طرده من البلاد مطلبا شعبيا، وخطوة اولى على طريق الاصلاح. ومنذ ان بدا الشعب المقاومة المدنية اصبح اكثر قدرة على الاستمرار في فرض نفسه على الحكومة التي اصبح رموزها لا يفكرون الا بعقلية

التتمة ص ٨

○ استمر مشروع المقاومة المدنية خلال الشهر الماضي من خلال التصدي السلمي للمشاريع الحكومية وتكريس حالة المقاطعة مع النظام وعدم التطبيع معه. وتصاعد العمل الشعبي في الايام الثلاثة التي حددتها المعارضة في الفترة ٢٥ ـ ٢٧ سبتمبر، وذلك لاحياء الذكرى السنوية الاولى لاطلاق سراح الشيخ عبد الامير الجمري بعد اعتقاله الاول في العام الماضي، واحياء اربعينية الشهيد السيد علي السيد امين العلوي الذي استشهد تحت التعذيب الوحشي في ١٧ اغسطس الماضي. وامتلأت الحيطان بالشعارات المختلفة التي فشلت قوات الشغب في منع كتابتها برغم القمع الشرس ضد من يقوم بالكتابة على الجدران. كما خرجت مسيرات عديدة في هذه الفترة وشوهدت حرائق كثيرة في مناطق مختلفة من البلاد. وسمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز للتعبير عن استمرار الانتفاضة. وفي يوم الجمعة ٢٧ سبتمبر توقف المواطنون عن استعمال الكهرباء والهاتف لمدة ربع ساعة ابتداء من الساعة الثانية بعد الظهر، الامر الذي اكد التضامن الشعبي مع المعتقلين والاستمرار في المطالب العادلة. ويتوقع استمرار المقاومة المدنية في الشهور الثلاثة المقبلة خصوصا اذا اصرت الحكومة على انتهاك الدستور وحاولت تنفيذ خططها الارهابية والقمعية كنظام المحافظات وغيره.

○ استقبل القرار الاميري باضافة عشرة اعضاء الى مجلس الشورى ليصبح عدد اعضائه اربعين برفض مطلق على الصعيد الشعبي وتشاؤم ازاء الوضع في البلاد على الصعيد الخارجي. وقد رفض الكثيرون ممن اتصلت بهم الحكومة تعيينهم لعضوية المجلس لسببين: شعورهم بعدم شرعيته وخشيتهم من الغضب الشعبي المتصاعد ضد من يقبل بالوقوف ضد المطلب الشعبي المتمثل بعودة العمل بدستور البلاد. وقد صدرت تصريحات عديدة من المعارضة تعتبر ان الاصرار على خيار مجلس الشورى المعين يعتبر تحديا سافرا لمشاعر الشعب الذي يصر على اقامة النظام المدني المؤسس على دستور البلاد وانهاء حال التوتر التي يمثلها استمرار تغييبه. ولم يتحمس احد للمشروع الحكومي. فحتى الاعضاء الذين قبلوا بالتعيين، وهم من اصحاب المصالح والانتهازيين والهامشيين، اصبحوا اكثر تشاؤما ازاء مستقبل الوضع في البلاد. ويبرر بعضهم قبول التعيين بخوفه من غضب رئيس الوزراء الذي اعتبر الرفض تحديا لسلطته، اذ لا يحق لاحد رفض ما يطلبه منه حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة الخاصة بذلك الشخص. ويتوقع المراقبون ان تتم مقاطعة اعضاء المجلس الجديد على الصعيد الاجتماعي، خصوصا وان الذين قبلوا التعيين يدركون ان ذلك القبول يعني وقوفهم ضد المطالب الوطنية العادلة ومع نظام القمع السلطوي.

○ نفت اللجنة الدولية للصليب الاحمر ان تكون على وشك توقيع اتفاق مع حكومة البحرين يسمح لها بزيارة السجون وفحص المعتقلين الذين يتجاوز عددهم الالفي سجين. واكدت ان المفاوضات مع حكومة البحرين توقفت منذ فترة طويلة وانه ليس هناك تقدم في هذا المجال. هذا في الوقت الذي اكدت فيه حكومة البحرين لوزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، جيريمي هانلي، خلال زيارته المنامة في شهر يونية الماضي انه على وشك التوقيع على اتفاق مع المنظمة الدولية يسمح لها بزيارة السجون البحرينية وفق شروطها التي تلتزم بها جميع الدول التي توقع اتفاقات معها. وكانت المعارضة قد حذرت من ان تكون حكومة البحرين انما تسعى لكسب الوقت وانها ليست جادة في التوقيع على ذلك الاتفاق، وذلك بعد ان تكررت الاتهامات الدولية لها بانتهاكات حقوق الانسان. وفي الوقت نفسه فقد ازدادت اوضاع السجون سوءا واصبح المعتقلون يشكون من الامراض المتفشية في السجن ومن سوء المعاملة والظروف غير الانسانية في المعتقلات.

○ استقبل تصريح ولي العهد، الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة، برغبته في الوحدة مع دولة قطر بالاستهزاء على المستويين الشعبي والدبلوماسي، خصوصا وانه جاء بعد شهرين من تصريحه الاول الذي اعلن فيه عن استعداده للاستشهاد في الحرب مع قطر من اجل جزر حوار المتنازع عليها بين الطرفين. وتصر الحكومة القطرية على حل الخلاف الحدودي عبر محكمة العدل الدولية في لاهاي بعد ان اتضح ان الوساطة السعودية لم تفض الى شيء حتى الآن، بينما تصر حكومة البحرين على سحب القضية من المحكمة الدولية وحصر الحل بالوساطة السعودية. وجاءت تصريحات ولي العهد لتزيد القضية تعقيدا خصوصا وانها تحمل تناقضات واضحة ما بين شن حرب ضد قطر يستشهد فيها شخصيا، ووحدة مع تلك الدولة في الوقت نفسه. واعتبرت تلك التصريحات تأكيدا لحالة التوتر التي يعيشها رموز النظام خصوصا وانهم فشلوا في حل الازمة الداخلية برغم الارهاب والقمع السلطوي، ويواجهون احتمال الفشل امام المحكمة الدولية بسبب اختلافهم على طريقة حل الازمة مع الجيران، ورفضهم المستمر لمنطق الدستور والقانون.

سياسة رئيس الوزراء فشلت محليا واقليميا والبلاد تدفع الثمن

في الازمة البحرينية المستمرة يبدو ان تفاعل الشأن الاقليمي مع المحلي سوف يكون له اثر كبير في تحديد موقف السلطة من المطالب الشعبية المطروحة بقوة منذ اكثر من عشرين عاما. كما سيكون له تأثير مباشر على العلاقة بين الحكم والشارع في هذه الجزيرة الخليجية. وحسب بعض المعلومات التي رشحت مؤخرا من المنطقة فان هناك حالة شد وجذب بين ثلاث دول هي السعودية وقطر والبحرين ليس حول الشأن البحريني فحسب بل حتى على مستوى العلاقات في مجلس التعاون وربما مستقبل التحالف الخليجي كله. وارتكزت هذه المعلومات على احتمال ان يؤدي تصاعد الخلاف بين حكومة آل خليفة ودولة قطر حول ملكية جزر حوار الى آثاره البعيدة المدى على شكل المنظومة الخليجية خصوصا اذا ما حكمت محكمة العدل الدولية في لاهاي لصالح قطر وشعر آل خليفة بالهزيمة. وفي هذا الصدد هناك مرارة كبيرة في نفوس المواطنين بسبب العقلية التي يملكها رئيس الوزراء، تلك العقلية التي منعته من التعامل بايجابية مع المطلب القطري باحالة القضية الحدودية الى المحكمة الدولية. وبغض النظر عن صحة الموقف القطري فان من غير الحكمة ان تصر حكومة البحرين على مقاطعة جلسات المحكمة خصوصا بعد ان اعلنت تلك المحكمة ان النظر في هذه القضية يقع ضمن اختصاصها.

وبدا واضحا ان قطر لن تتراجع عن المحكمة طالما فشلت كل الوساطات الاخرى في حل المشكلة. وكان يتوقع ان تبادر حكومة البحرين الى اعطاء اولوية للقضية الحدودية بدلا من التمسك بموقف سلبي اضعف موقفها الدولي واظهرها امام الرأي العام وكأنها خسرت المعركة قبل ان تخوض غمارها. وكان الموقف الاكثر سلبية قيام رئيس الوزراء بالغاء وزارة الشؤون القانونية التي كان وزيرها، الدكتور حسين البحارنة، وكيل دولة البحرين في محكمة العدل الدولية. جاء هذا التغيير في الوقت الذي كانت المحكمة الدولية تدرس الملف بجدية كبيرة. ويقول المراقبون ان الغاء تلك الوزارة كان بمثابة الضربة القاضية التي وجهها رئيس الوزراء للجهود القانونية. ولا يتوقع أن يتحمس وزير الدولة للشؤون القانونية السابق، الدكتور حسين البحارنة للقضية بعد سوء المعاملة التي تعرض لها على يدي رئيس الوزراء في التغيير الوزاري العام الماضي. ويتوقع ان تصدر المحكمة الدولية حكمها في القضية قريبا. وبسبب شعور رئيس الوزراء بخطورة الموقف على مصداقيته فقد بذل جهودا كبيرة لاقناع قطر بسحب القضية من المحكمة الدولية والاقتصار على الوساطة السعودية. وكانت هذه الوساطة قد بدأت منذ ان تقررت في قمة الدوحة في العام ١٩٩٠ على ان تستمر لمدة ستة شهور واذا لم تفض الى شيء يتقدم الطرفان بطلب الى محكمة العدل الدولية للنظر في القضية. وفعلا تقدمت قطر بالطلب ولكن البحرين احتجت بان تقديم الطلب يجب ان يكون بموافقة الطرفين، ولكن المحكمة قضت لاحقا باختصاصها في النظر في القضية وحددت موعدا اخير للطرفين لتقديم ادلتهما انتهى في نهاية شهر ابريل الماضي. وعلى هامش قمة شرم الشيخ في شهر يونية الماضي عقد اجتماع ثلاثي بين الامير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي، والوفد القطري برئاسة وزير الخارجية، الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، وامير البحرين، ومعه رئيس الوزراء ووزير الخارجية وطلب الجانب البحريني سحب القضية من محكمة العدل والاقتصار على الوساطة السعودية، ولكن الامير عبد الله اقر الوساطة السعودية ووعد باستمرارها ولكنه قال ان القضية ستبقى لدى المحكمة في الوقت نفسه. وقد انزعج الجانب البحريني وادرك انه اغضب حتى اقرب اصدقائه. هذا في الوقت الذي اتضح فيه ان الدبلوماسية القطرية نجحت في تحييد السعودية التي كانت تدعم الموقف البحريني بدون تحفظ. وهناك مؤشرات عديدة على تراجع العلاقات البحرينية - السعودية منذ ذلك الوقت، خصوصا وان القطريين سعوا لتطبيع علاقاتهم مع السعودية بعد فترة من التوتر لأسباب ترتبط بالتوتر الحدودي والعلاقات الخارجية. ونظرا لشعور رئيس وزراء البحرين بتراجع حظوظه امام المحكمة الدولية فقد استبق فشله باعلان فاجا الكثرين وهو مقاطعة قمة الدوحة المقبلة في شهر ديسمبر القادم. وجاء هذا الاعلان في رسالة سلمها وزير الخارجية، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، الى الامين العام لمجلس التعاون الخليجي اثناء الاجتماع الوزاري الاخير في الرياض. وقالت الرسالة ان البحرين لا تستطيع حضور القمة ما دامت قضية الخلاف الحدودي مع قطر مطروحة امام المحكمة الدولية.

وكانت حكومة البحرين منزعجة في الشهور الاخيرة بسبب التقارب القطري - السعودي الذي اعتبرته على حسابها. هذا في الوقت الذي يشعر فيه رئيس الوزراء انه قد راهن كثيرا على كسب المعركة مع قطر ليستطيع «تأديب» شعبه حيث يكون في مقدوره آنذاك التحرك كمنتصر يرهب من يعتبرهم اعداءه فيخافونه ويتراجعون امام سطوته. وقد شعر ان قضية الخلاف مع قطر قد اثرت على مصداقيته في الداخل والخارج خصوصا بعد الاداء السيء امام المحكمة الدولية.

وفي اثر الاعلان عن المقاطعة بدأت الاتصالات الدبلوماسية على صعيد المجلس لاقناع البحرين بتغيير موقفها خصوصا وان تلك هي المرة الاولى التي تقاطع فيها احدى الدول قمم المجلس. واعتقد رئيس الوزراء ان ذلك القرار قد يمثل ضغطا على قطر التي ستستضيف القمة هذا العام. غير ان احدا لم يعره اهتماما واصبح عليه ا ن يبحث عن وسيلة للخروج من المأزق. ويشار الى ان دول الخليج الاخرى منزعجة جدا من سوء أداء حكومة البحرين على صعيد الازمة الداخلية، خصوصا وان اموالا هائلة قد اعطيت لرئيس الوزراء لتحسين الاوضاع المعاشية ولكن ايا من هذه الاموال لم يستغل في المجالات التي قدمت من اجلها، بل صرف اغلبها في مجالات الامن والدفاع وذهب الباقي الى حسابات رئيس الوزراء وابنائه. كما استاءت الاوساط الخليجية من التناقضات التي تنطوي عليها التصريحات الرسمية التي اطلقها ولي العهد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، والتي لم تكن منسجمة مع بعضها البعض او مع الواقع. فقبل شهرين اعلن ولي العهد عن استعداده للاستشهاد من اجل كسب الحرب مع قطر. ولكنه صرح الشهر الماضي للصحف المحلية بانه يتطلع الى وحدة مع دولة قطر، الامر الذي لم يستطع الآخرون استيعابه، والذي يعكس نفسية مضطربة وصراعا مريرا على النفوذ بين رئيس الوزراء وولي العهد.

هذا البعد الاقليمي في المشكلة البحرينية ينعكس بشكل مباشر على الوضع الداخلي. فقد شعر الكثيرون ان رئيس الوزراء الذي اصبح يتصرف على الصعيدين المحلي والاقليمي باسلوب يشبه الى حد كبير تصرفات صدام حسين، اصبح يلعب بالحديد والنار تجاه شعبه وتجاه جيرانه الامر الذي لا يمكن ان يحقق نتائج ايجابية في وضع خليجي معقد. وكان عليه ان يرمم بيته الداخلي قبل ان يتحدى الجيران، وان يقوي موقفه المهزوز داخليا قبل التظاهر بالقوة مع من هم أقوى منه سياسيا وامنيا وقانونيا. ويظن رئيس الوزراء ان بامكانه استعمال العنف والقوة لتغيير مسار التاريخ وسنن الحياة. ومن هنا فهو يعيش الآن ازمة حقيقية في الداخل والخارج خصوصا وان هناك سخطا عميقا داخل العائلة الحاكمة بسبب سياساته، ويشعر ابناء العائلة الحاكمة انه ادخلها في مشاكل ليس لها اول ولا آخر وانه مستعد للتضحية بمصالح العائلة كلها من أجل مصالحه الذاتية. وفي هذا الاطار فهناك خلافات حادة في اوساط العائلة الحاكمة تجاه اساليب التعامل مع المعارضة المتنامية خصوصا وان الانتفاضة التي استمرت قرابة العامين أخذة في التصاعد بشكل واضح وانها الحقت اضرارا بليغة بسمعة العائلة الحاكمة في الداخل والخارج. واصبح الاجانب الذين يعملون في داخل البلاد يشعرون بفشل الحكومة في السيطرة على الوضع وفقدان الشرعية. ويرون في الاعلانات الرسمية التي يفرض على النوادي والجمعيات والمؤسسات نشرها في الصحافة المحلية مؤشرا الى الوضع الحرج الذي تعيشه الحكومة التي افتقدت الشرعية الشعبية ولم يعد امامها الا الضغط والتهديد لاجبار تلك المؤسسات على نشر اعلانات الدعم بمناسبة وبغير مناسبة. فحتى عندما صرح ولي العهد برغبته في التوحد بين البحرين وقطر (وهي دعوة شبيهة بالدعوات التي اطلقها العقيد القذافي مرارا) اتصل موظفوه بعدد من الاندية واجبروهم على نشر اعلانات الدعم لذلك التصريح «المهم». ويشعر الاجانب كذلك بان الوضع في البلاد لم تعد السيطرة عليه ممكنة بالاسلوب الامني، بل يتطلب تنازلا حكوميا واضحا يسمح باعادة العمل بالدستور الذي سيضع البلاد في صف الدول التي تحترم القانون وحقوق الانسان وتسمح بالحريات العامة. وعلى صعيد الخارج نجحت المعارضة الى حد كبير في اقناع الرأي العام بفساد النظم وانتهاكاته المستمرة لحقوق الانسان، ورفضه العمل وفق الدستور، واصبحت الادبيات الكثيرة التي اصدرتها المعارضة سجلا حافلا بالحقائق والصور يقرأها السياسيون واصحاب القرار في الغرب ويتعاطفون مع قضية الشعب. في مقابل ذلك فقد فشلت الحكومة في اقناع اصدقائها بجديتها في احداث اي تغيير حقيقي في البلاد. واكتشف هؤلاء الاصدقاء سياسة الكذب والتشويش والتلفيق التي تمارسها لتبرير فشلها في الاستجابة للمطالب الدستورية. فمثلا وعدت حكومة البحرين الحكومة البريطانية بانها سوف توقع في شهر اكتوبر اتفاقا مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر تسمح للاخيرة بزيارة السجون البحرينية المكتظة بالسجناء، ولكنها لم تقم باية خطوة في هذا المجال، وها هو اكتوبر يطل وليس لدى المنظمة الدولية اي علم بهذا «الاتفاق الوشيك». وهناك انزعاج كبير في اوساط الخارجية البريطانية بسبب هذا الخداع والتضليل المتكرر. ففي العام الماضي اكد وزير الخارجية البريطاني، آنذاك، دوغلاس هيرد، ان حكومة البحرين قدمت دعوة الى منظمة العفو الدولية لزيارة البحرين، ولكن لدى التحقق اتضح ان المنظمة لم تستلم اية رسالة بهذا الخصوص من السلطات البحرينية الامر الذي احرج الخارجية البريطانية بشكل واضح.

ازاء هذه الحقائق اصبح الوضع في البحرين مستقطبا بين هموم الداخل وتحديات الخارج، واصبحت الحكومة في ورطة حقيقية حول كيفية الخروج من المأزق الذي وضعها فيه رئيس الوزراء. ويوما بعد آخر تضيق فرص الخروج من هذه المشكلة خصوصا وان رئيس الوزراء يشعر بان مصداقيته الشخصية اصبحت في المحك وان هناك تحديات حقيقية لسلطته داخل العائلة الحاكمة نفسها. وفي الوقت نفسه فان استمرار اعتقال قادة الانتفاضة وشبابها واكتظاظ السجون بالآلاف من ابناء الشعب لا يمكن ان يؤدي الى تهدئة الاوضاع، وبالتالي فان البحرين مقبلة على خريف غضب حسب تعبير المعارضة. وقد بدأ ذلك الغضب ببرنامج عصيان مدني اخذ في التطور شيئا فشيئا، ولم يعد هناك مجال للتراجع عن المطالب الدستورية. هذا في الوقت الذي فشلت فيه الحكومة في استيعاب عمق الشعور الشعبي ازاء سياساتها وقمعها، خصوصا وان قوات القمع والتعذيب في اغلبها من الاجانب الذي اذاقوا الشعب اصناف العذاب وعاثوا فسادا في البلاد على نطاق واسع. وامام عقلانية المعارضة وسلميتها استمرت سياسة العنف والارهاب السلطوي في الوقت الذي اقتربت فيه البلاد من خسارة جزء من الأرض بسبب السياسات الفاشلة لرئيس الوزراء. وسوف يسجل التاريخ ان تلك السياسة الناجمة عن الشعور المزيف بالعظمة هي السبب الرئيس الذي ادى الى ذلك. اما الشعب فمستمر في مطالبه العادلة ومصمم على انتفاضته حتى تتحقق تلك المطالب. ويتوقع ان تشهد الشهور الثلاثة المقبلة تصعيدا واسعا للمقاومة المدنية في الوقت الذي لا يستبعد حصول تغييرات داخل العائلة الحاكمة نفسها من اجل الحفاظ على مكانتها ولكي تستمر في السلطة.

يوميات الانتفاضة في شهر سبتمبر ١٩٩٦

٣١ اغسطس

● اعتدت قوات الشغب الاجنبية امس الاول على مسيرة نسائية سلمية كبيرة توجهت الى قبر الشهيدة زهرة ابراهيم كاظم، بشراسة متناهية. وكانت المسيرة قد توجهت الى مقبرة بني جمرة التي دفن فيها جسد الشهيدة بعد قتلها في ٢٣ يولية الماضي على ايدي القوات الاجنبية. وكان الاعتداء شرسا حيث قام المعتدون بضرب النساء واطلاق القنابل المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي باتجاه النساء اللاتي تجمعن عند قبر الشهيدة وهن يحملن الورود ويقران القرآن ويرددن الهتافات المطالبة بحقوق الشعب. وكان موقف النساء يتسم بالصلابة والتحدي والاصرار على الاستمرار في قراءة القرآن عند رأس الشهيدة، فيما كانت القوات الاجنبية تحمل كافة انواع الاسلحة وتستعمل اقذر الاساليب وهي تتصدى لنساء لا يملكن الا سواعدهن التي يرفعنها في الهواء وحناجرهن التي يهتفن بها ضد سياسة البطش والارهاب الحكومية. وكان منظر النساء وهن يتحدين جحافل البلوش في قوات الشغب يدفع على الاعتزاز لانه منظر بطولي قلما يتجسد في منطقة اخرى. فها هي نساء البحرين اصبحن رمزا للتحدي والبطولة والدفاع عن الشرف والمطالبة بالحقوق بوجه نظام ارهابي لا يتردد في قتل النساء والاطفال. وقد عبر العالم عن اعجابه ببطولة نساء البحرين واستنكف سياسة رئيس الوزراء الذي اصبح مستعدا للعيش مع ربع الشعب، اي انه مستعد للقضاء على ثلاثة ارباع الشعب ليبقى هو وابناؤه متسلطين على الباقين. وكانت الشهيدة قد استشهدت في ٢٣ يوليو ١٩٩٦ اثر تعرضها للضرب المبرح على ايدي قوات الشغب الاجنبية.

● وعلى صعيد آخر اعتقل العديد من المواطنين في اثر تلك الحادثة واستمر حصار قوات الشغب لمنطقة كرباباد التي استشهد احد شبابها، السيد علي السيد أمين السيد محمد، في ١٧ اغسطس ١٩٩٦. وما تزال سيارات الشغب واقفة امام المأتم الرئيسي في المنطقة لاعتقال من يرتاده، وذلك في اثر المسيرة العملاقة التي خرجت في اليوم الثالث لاستشهاد السيد علي. وعلم ايضا ان بعض المعتقلين اطلق سراحهم في اليومين الماضيين وذلك في اطار سياسة الحكومة للتظاهر بهدوء الموقف، والاستعداد لشهر اكتوبر الذي تريد ان تنفذ فيه بعض سياساتها. وقد حاولت الحكومة احداث شرخ في الصف الوطني وذلك باشتراط موافقة احدى الشخصيات المحسوبة عليها على اطلاق سراح المعتقلين. وقد رفض العديد من المواطنين القبول باي شرط لاطلاق سراحه ابنائهم. بل ان بعض المعتقلين رفض الخروج من المعتقل اذا كان بكفالة من تلك الشخصية. وقالت العائلات انها تفضل بقاء ابنائها في السجن على توسط اية جهة لاطلاق سراحهم، وقالت ان اعتقالهم غير قانوني وبالتالي فعلى جهاز الامن ان يعتذر عن ذلك الاعتقال وان عليه تقديم المعذبين الى المحاكمة.

● وفي حديث مع احد الدبلوماسيين الذين قدموا من البحرين مؤخرا، فان هناك حالة توتر شديدة في البلاد واستعدادا للمزيد من المواجهات في حال تنفيذ الحكومة خطتها الامنية التي تقوم بموجبها بتحويل البحرين الى اربع مناطق امنية تحت سيطرة وزارة الداخلية. وقال انه في الوقت الذي كان اصدقاء حكومة البحرين يتطلعون الى انفراج في الازمة فان الحكومة تساهم بسياساتها في تكريسها بزيادة الاجراءات الامنية وتضييق هامش الحريات. وقال انه لا يتوقع ان تستقبل اضافة عشرة اشخاص الى عضوية مجلس الشورى بقبول شعبي لانه، حسب قوله، لا يزيد من شرعية المجلس الذي رفضه المواطنون منذ تقديمهم العريضة الاولى في العام ١٩٩٢. وبدا الدبلوماسي المخضرم يائسا من امكان التوصل الى حل طالما بقي رئيس الوزراء الحالي ماسكا بزمام الامور «لان عقليته لا تستوعب مفاهيم الانفتاح والديمقراطية والدستور». واكد وجود خلاف في اوساط العائلة الحاكمة ازاء ما يقوم به رئيس الوزراء، قائلا ان هناك حساسية كبيرة تجاهه واعتقادا بانه سبب الازمة وان مستقبل العائلة الخليفية سوف يتعرض للخطر بسبب سياساته.

● هذا وقد نشرت مجلة MERIP الامريكية في عددها لشهر سبتمبر تقريرا طويلا للكاتب، جو ستورك، حول الوضع في البحرين. وجاء في التقرير وصف للاوضاع في البلاد ووصف محاولات الحكومة القاء اللوم على الخارج في ما يجري في داخل البلاد بانها رخيصة وان الوقائع لا تؤيد ذلك. واشار الى التناقضات في روايات الحكومة حول مسرحية الانقلاب المزعوم. كما اشار الى شعور الحكومة بفقدان الشرعية والمصداقية لدى شعبها، الامر الذي دفعها لاجهار الاندية والجمعيات على التعبير عن ولائها للحكومة. وقال ان الحكومات القوية التي تتمتع بشرعية دستورية وبرلمانية لا تحتاج للقيام بمثل ذلك. واعطى مثالا على ذلك ما حصل بالنسبة لنادي العروبة حين رفضت ادارته نشر بيان يدين الشعب ويدعم الحكومة، وقال ان تهديدات كبيرة وجهت للادارة ثم قامت الحكومة بنشر اعلان باسم النادي بدون علمه.

● ومن جهة اخرى ناشدت رابطة اهل البيت العالمية ذوي الضمائر الحية التدخل لمنع حكومة البحرين من الاستمرار في سياسات القتل والتصفية التي تمارسها ضد شعب البحرين. وطالبت بالوقف الفوري للاعتقالات والتعذيب والممارسات غير الانسانية.

● هذا وتقيم رابطة نساء البحرين في المهجر ندوة في لندن حول دور المرأة في الانتفاضة الشعبية وذلك في ٨ سبتمبر المقبل. وسوف يتخلل الندوة كلمات وانا‌شيد وفيلم فيديو حول الانتفاضة.

٣ سبتمبر

● ما تزال السيدة نور الهدى القطان، ٢١ عاما، وطفلها الرضيع الذي لا يتجاوز عمره الشهرين، معتقلين لدى جهاز الامن بعد ان امر الضابط البريطاني، ايان هندرسون، بالقاء القبض عليهما في ٣١ اغسطس ١٩٩٦. وكانت السيدة ورضيعها ضمن عائلة تتكون من ١٤ شخصا اعتقلوا جميعا كرهائن مقابل تسليم الشاب محمد عبد علي، من منطقة الشاخورة، نفسه الى جهاز هندرسون، بدون اي مبرر. وعندما جاءت قوات الامن الى منزل الشاب لاعتقاله، لم يكن هناك، فقامت باعتقال الزوجة ورضيعها واخويها، عبد السلام، ٢٥ عاما، وعبد القادر، ٢٦ عاما. ثم ذهبت قوات الامن الى منزل والدي الشاب واعتقلت والده ووالدته واخته الحامل في شهرها الثامن. واعتقل عدد آخر من افراد العائلة ايضا. واطلقت السيدة الحامل بعد قليل وبقي ١٤ شخصا من افراد العائلة في الاعتقال لمدة ثلاثة ايام في ظروف تعيسة للغاية، حيث لم يفرج عنهم الا امس (٢ سبتمبر). وبقيت الزوجة، نور الهدى القطان، ورضيعها معتقلين. وقد اصبحت ظاهرة احتجاز ابرياء المطلوبين كرهائن سياسة ثابتة لدى جهاز الامن بامر من هندرسون شخصيا. ولم يعرف شيء عن مصير المرأة ورضيعها، كما لم يعرف شيء عن مصير الشاب المطلوب نفسه. وقد عم السخط منطقة الشاخورة وسادها جو من الحزن. كما ساد الشعور بضرورة التغيير السياسي في اسرع وقت ممكن لكي تستعاد كرامة هذا الشعب بعد انتهاكها يوميا على ايدي الاجانب، تحت اشراف رئيس الوزراء. وبعد اطلاق سراح افراد العائلة (غير الزوجة ورضيعها) انتشرت انباء المعاملة الوحشية التي تعرض لها والدا الشخص المطلوب والاهانات التي وجهت الى افراد العائلة وكذلك التعذيب الذي تعرض له بعضهم. هذا الانتهاك الصارخ لابسط مبادىء حقوق الانسان دفع الشعب للمزيد من الاصرار على تحقيق المطالب العادلة التي في مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد.

● هذا في الوقت الذي تصاعدت فيه وتيرة التوتر بعد اعادة اعتقال بعض الذين افرج عنهم مؤخرا. وكان من بين هؤلاء جعفر الدرازي، الذي اعتقل في وقت سابق من هذا الشهر وتعرض للتعذيب الشديد ثم اطلق سراحه. وقد استقبل مع اخيه استقبالا حافلا وانهال المواطنون لزيارته في منزله، وهو الامر الذي يحدث مع كل من يطلق سراحه. وبسبب كثرة زائريه استدعي مجددا للتحقيق حول سبب هذه الزيارات المكثفة من قبل الجماهير، وطلب منه عدم استقبالهم بحجة ان ذلك يسبب ازعاجا للجيران. واعتقل من منطقة الديه كل من صادق جعفر شعبان وجعفر الجزيري، وهما طالبات بجامعة البحرين. وكانت الجامعة قد تحولت الى ثكنة عسكرية منذ ان تولى جاسم محمد الغثم الذي كان ضابطا بوزارة الدفاع رئاستها. وهناك استغراب كبير في الاوساط العلمية الدولية التي اتصلت بها المعارضة من العقلية التي تحكم بها البحرين، وكيف يتسلط عسكري على نظام التعليم ويفرض نظاما عسكريا على المؤسسات التعليمية بدون حدود.

● وعلى صعيد آخر خرجت مسيرات عديدة في الاول من سبتمبر بمناسبة اربعينية الشهيدة زهرة ابراهيم كاظم. وشوهدت حرائق كثيرة في مناطق مختلفة حيث اشعلت النيران في اطارات السيارات وسمع دوي انفجار اسطوانات الغاز كتعبير شعبي عن استمرار الانتفاضة والرفض الشعبي للسياسات الحكومية. وحدث حريق في «مطعم الشطة» بمنطقة الديه. وشهدت منطقة بني جمرة مسيرات ومواجهات بين المواطنين والقوات الاجنبية، وحدثت اعتقالات واسعة في تلك المنطقة. كما شوهدت حرائق كبيرة على شارع البديع بالقرب من منطقة «البرهامة»، وتكثفت الكتابات على الجدران تؤكد المطالب الشعبية. وقد امتلأت الجدران في بعض المناطق مثل الدراز بحيث لم يبق مكان لاضافة كتابات جديدة. وتتطرق الشعارات الجديدة الى الرفض الشعبي المطلق لمجلس الشورى المعين نظرا لعدم دستوريته، وتؤكد ان الانتفاضة مستمرة حتى يتحقق الدستور، وتحذر رئيس الوزراء من استمرار التلاعب بامن البلد واستقراره وكرامة اهله. كما تؤكد ان الغضب الشعبي سوف يستمر في الشهور المقبلة ابتداء من اكتوبر حتى عيد الشهداء في ١٦ ديسمبر المقبل.

٥ سبتمبر

● استمرت عمليات الاعتقال العشوائية بدون توقف في الايام القليلة الماضية، فيما رشح الكثير من قصص التعذيب والاهانة وسوء المعاملة التي يتعرض لها المعتقلون بعد اطلاق حوالي ١٠٠ معتقل في نهاية الشهر الماضي. وادى ذلك الى انتشار جو من الكآبة في البلاد. وفي مساء الثلاثاء الماضي (٣ سبتمبر ١٩٩٦) اعتقلت قوات الامن المواطن عبد الله محمد انصيف، ٤٠ عاما، من منطقة القشاع. وكان اعتقاله بصورة بشعة حيث تعرض منزله وعائلته الى عدوان قوات الامن بدون رحمة، وسمع صراخ الاطفال والنساء اللاتي فوجئن بالاعتداءات الوحشية من قبل عناصر الامن. وفرض حصار شديد على منزل العائلة حتى بعد اعتقاله، وما يزال الحصار مستمرا حتى الآن. وحدثت في الايام الاخيرة اعتقالات كثيرة في منطقة «كريمي» بجزيرة المحرق. ويقال ان المواطن علي القيدوم المعتقل منذ فترة نقل الى المستشفى بعد تدهور صحته نتيجة التعذيب الوحشي.

● كما اعتقل المواطن علي ميرزا ابراهيم، ٢٥ عاما، من منطقة كرانة، واخذت معه سيارته تحت التهديد بالسلاح، ولم يعرف شيء عنه شيء منذ اعتقاله قبل يومين. واستدعى جهاز الامن مسؤول مسجد منطقة كرباباد المحاصرة منذ اكثر من اسبوعين، لانه سمح لبعض المواطنين بقراءة الدعاء في مسجد المنطقة. وكانت كرباباد قد تعرضت لعدوان اثم في اثر استشهاد الشاب السيد علي السيد امين العلوي الشهر الماضي تحت التعذيب. وكسرت العشرات من سيارات المواطنين الذين شاركوا في تشييع جنازة الشهيد بدون اي مبرر. واعتبرت سياسة الانتقام الجماعي عبثا لا يمكن ان يؤدي الا الى المزيد من التوتر والمعارضة للحكومة التي اصبحت في نظر الكثيرين تتصرف كعصابة من قطاع الطرق وليس كمجموعة من السياسيين يديرون بلدا به شعب. ويقول سياسي مخضرم: يسود المواطنين شعور بالكآبة والحزن لما آلت اليه الاوضاع في البلاد، مؤكدا حالة الغضب التي تعتمل في نفوس كل المواطنين بسبب ما تقوم به قوات الامن والشغب الاجنبية. ويقول ان الوضع مقرف للغاية، حيث يعيش المواطنون بدون كرامة او حرمة ويتعرضون يوميا للاهانات غير المبررة على ايدي مرتزقة اجانب. ويشير الى ان البلاد لم تعد محكومة بحكومة، كما هو الحال في بقية بلدان العالم، بل بجهاز امن ساقط يتكون من حثالات تفتقد الاخلاق والقيم وتتعامل مع المواطنين بالسب والشتم والضرب والتنكيل ولا تخشى سطوة القانون. ويشاركهم في ذلك الشعور حتى الوزراء الذين يشعرون بانهم يعاملون كخدم لرئيس الوزراء ولا يجرأون على الاعتراض على ما يقوله او يفعله. ويقف على رأس السلطة رئيس وزراء يحتقر كل من حوله حتى الوزراء ولا يعترف بوجود شعب له حقوقه المشروعة ويستهين بمرتزقة من اصقاع الارض ضد اهل البلد.

● وعلى صعيد آخر ما تزال السيدة نورد الهدى القطان ورضيعها، عمار، الذي لا يتجاوز عمره الشهرين، محتجزين كرهينة مقابل تسليم الزوج محمد عبد علي جاسم نفسه الى جهاز التعذيب. ويبلغ هذا الشاب ٢٦ عاما من العمر ويعمل مدرسا بمدرسة بأربار الابتدائية – الاعدادية للبنين منذ ثلاث سنوات. وكان ١٤ شخصا من افراد العائلة قد اعتقلوا في البداية ولكن افرج عن اغلبهم ويقيت الزوجة والرضيع كرهينة في تحد صارخ للاعراف والقيم الانسانية. وهناك نداءات كثيرة الى الرأي العالم العالمي والمحلي للتدخل لاطلاق سراح الرهينتين اللتين ما تزالا في القيود بأمر من الضابط البريطاني، ايان هندرسون.

● هذا وقد قرر شعب البحرين الاحتفاء بأربعينية الشهيد السيد علي السيد امين العلوي، في ٢٦ سبتمبر بالاسلوب المتحضر الذي اعتاد عليه. ويتوقع ان تشهد البلاد فعاليات عديدة في تلك المناسبة التي تتزامن مع مرور عام واحد على اطلاق سراح العلامة المجاهد الشيخ عبد الامير الجمري الذي اخلي سبيله في ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥ بعد التوصل الى اتفاق مع الحكومة لحل الازمة. ولكن الحكومة اخلت ببنود الاتفاق لاحقا، الامر الذي ادى الى تفجر الوضع مجددا في مطلع هذا العام. ويحمّل العالم رئيس الوزراء شخصيا مسؤولية افشال الاتفاق وما نجم عنه من

يوميات الانتفاضة في شهر سبتمبر ١٩٩٦

مس للبلاد. ويتوقع ان تشهد البلاد في الاسبوع الاخير من هذا الشهر توترا كبيرا لان قوات الامن والشعب الاجنبية ترفض ممارسة المواطنين حقهم الطبيعي في التعبير السلمي عن الراي، وتعتبر القمع والارهاب سلاحها الاول ضد اي محاولة لممارسة هذا الحق.

٩ سبتمبر

● فيما استمرت سياسة التعذيب التي يمارسها جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون، علم ان الشاب محمد ابراهيم فتيل، من منطقة السنابس، نقل الى مستشفى الامراض العقلية وهو يعاني من اضطرابات نفسية حادة بسبب سوء المعاملة التي تعرض لها منذ اعتقاله قبل اسابيع. وقد اتصل احد مسؤولي وزارة الداخلية بعائلة الشاب لاخبارهم بنقله الى المستشفى، الامر الذي ادى الى حدوث ارتباك لدى العائلة من جهة وانتشار اشاعات حول حقيقة صحة هذا الشاب. ويمارس جهاز الامن ابشع وسائل التعذيب التي كان آخر ضحاياها الشهيد السيد علي السيد امين العلوي الذي استشهد تحت التعذيب الوحشي قبل ثلاثة اسابيع تقريبا.

● وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات بدون توقف. ففي ٧ سبتمبر اعتقل من منطقة «ابو قوة» الشاب السيد فيصل السيد جعفر العلوي وشقيقه السيد جلال. وتعرضت العائلة الى الاهانة والارهاب خلال عملية الاعتقال. كما اعتقل في الايام الاخيرة من منطقة الديه كل من جعفر الجزيري، ٢٢، مهدي محمد علي العكري، ٢٥، عبد الامير، ٣٥، محسن الشيخ وعرفات يعقوب، ١٨. واعتقل من منطقة المقشاع محمد عبد الله الذي ارتكبت قوات الامن جريمة تدمير محتويات منزله بالكامل اثناء اعتقاله. واعتقل من المنامة جميل الجواهري، ٣٨. ومن المحرق اعتقل هاني عوض رمضان، ٣٨، مجيد مراد، ٣٨، حميد مراد، ٣٦، علي درويش، ٢٥، محمد رضا، ٢٥، محمد، ٢٢ ونادر مختار. ومن منطقة البلاد القديم اعتقل علي ما شاء الله، ٢٨. واعتقل من منطقة كرزكان كل من السيد عبد الله شبر، ٢٦، احمد عبد الكريم، ٢١، السيد عدنان جلال، ١٧. ومن منطقة الكورة اعتقل السيد محمد علي، ١٦، ومن منطقة كرباباد، اعتقل السيد فاضل. وبهذه الاعتقالات اكدت الحكومة ان سياستها الهادفة لسلب امن المواطنين ما تزال هي الاساس في تعاملها مع شعب البحرين. ويتوقع بسبب ذلك تصاعد وتيرة الرفض لنظام الارهاب الذي يمثله رئيس الوزراء وايان هندرسون. كما ان تلك مقدمة لخريف الغضب الذي يبدأ باربعينية الشهيد السيد علي العلوي ويستمر على مدى الشهور الثالثة التالية ما بين اكتوب وعيد الشهداء في ١٦ ديسمبر المقبل.

● وفي لندن اقامت رابطة نساء البحرين في المهجر ندوة خاصة مساء امس بمناسبة اربعينية الشهيدة زهرة ابراهيم كاظم التي استشهدت في ٢٣ يوليو الماضي نتيجة الضرب المبرح على ايدي قوات الامن. وحضرها عدد كبير من النساء البحرينيات والعربيات. وحفلت الندوة بالنقاش الساخن حول النشاط النسائي في البحرين ودورهن في الانتفاضة الشعبية. وبدأ البرنامج بتقديم هدف الندوة وبرنامجها، حيث شرحت السيدة منصورة الجمري سياسة القمع التي تنتهجها الدولة ضد نساء البحرين، ونبذة عامة عن نشاط المرأة في المعارضة السياسية. وتحدثت السيدة فاطمة احمد حول الدور التاريخي للمرأة في التاريخ الاسلامي، ثم تطرقت الى ما قامت به المرأة البحرينية من فعاليات كبيرة على مدى العامين الماضيين. وقرأت المواطنة قدسية السيد حيدر الستري خاطرة مؤثرة حول الشهيدة اثارت حزن الحاضرات بسبب ما تعرضت له تلك الشهيدة من ضرب وألام واعتداء على ايدي جلاوزة رئيس الوزراء. وألقت مجموعة من الفتيات الناشئات نشيدة حماسية حظيت باعجاب الحاضرات. وتحدثت السيدة فاطمة المبارك حول الدور الجهادي المشرق للمرأة البحرينية في الانتفاضات الشعبية المتكررة منذ اكثر من ثلاثين عاما. ثم عرض فيلم مصور حول الانتفاضة الدستورية ودور المرأة فيها. واختتمت الندوة مع حلول وقت صلاة المغرب بقراءة الفاتحة على روح الشهيدة.

● وفي العاصمة الكندية، اوتاوا، نظمت الجالية العربية في ٧ سبتمبر ندوة مهمة حول الوضع في البحرين. وتحدث في الندوة التي عقدت في جامعة اوتاوا الدكتور منصور الجمري، وحضرها اكثر من مائة شخص من بينهم مواطنون كنديون ومثقفون واكاديميون وسياسيون. واستغرب الحاضرون من مدى تخلف حكومة البحرين التي يراسها الشيخ خليفة بن سلمان. وطرحت أسئلة عديدة حول دور ايان هندرسون في الانتهاكات الكثيرة لحقوق الانسان. كما عبر الحاضرون من خلال اسئلتهم وتعليقاتهم عن استيائهم الكامل لسياسات القمع الحكومية، وكانوا مندهشين من اصرار حكومة البحرين على رفض المطالب الشعبية، قائلين ان ذلك الرفض يؤكد اصرار الحكومة على استمرار حالة الفوضى والحكم وفق رأي رئيس الوزراء وتغييب دور الشعب. ووعد اغلبهم بتقديم الدعم السياسي والانساني والاعلامي لقضية شعب البحرين.

● ولتاكيد رفض منطق القانون الدولي، اعلنت حكومة البحرين أنها ستقاطع القمة الخليجية المقبلة المزمع عقدها في العاصمة القطرية، الدوحة في شهر ديسمبر المقبل، احتجاجا على اصرار الحكومة القطرية على طرح الخلاف الحدودي بين البلدين امام محكمة العدل الدولية. ويرفض رئيس وزراء البحرين، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، الترافع امام المحكمة، ويصر على استمرار الوساطة السعودية التي فشلت حتى الآن في ايجاد حل للازمة. وكان على حكومة البحرين بذل اقصى جهودها لتقديم الادلة والوثائق التي تدعم وجهة نظرها امام المحكمة الدولية بدلا من مقاطعة المحكمة التي اكدت اختصاصها في النظر في هذا الخلاف الحدودي. وهناك اشمئزاز شعبي لموقف حكومة خليفة بن سلمان، التي فشلت في مقارعة الحجة بالحجة واللجوء الى المنطق والدليل لكسب القضية، واصرت على رفض منطق القانون الدولي. وقال احد السياسيين ان حكومة البحرين تريد ان تتعامل مع العالم بالمنطق نفسه الذي تتعامل به مع شعبها، فعلى الصعيد الداخلي ترفض القانون الدستوري وعلى صعيد الخارج ترفض القانون الدولي.

١١ سبتمبر

● أكدت مصادر منظمة الصليب الاحمر الدولي هذا اليوم ان المنظمة لم تحقق اي تقدم على صعيد السماح لممثلين عنها بزيارة السجون البحرينية. وكان وزير الدولة البريطاني بوزارة الخارجية، جيريمي هانلي، قد اكد في مقابلة مع هيئة الاذاعة البريطانية في شهر يونية الماضي ان حكومة البحرين سوف توقع اتفاقاً مع منظمة الصليب الاحمر الدولي في شهر اكتوبر المقبل يسمح للمنظمة الدولية بزيارة السجون البحرينية والالتقاء بجميع السجناء على انفراد وبدون حضور ممثلين حكوميين، وان تتكرر الزيارات. ولكن هناك تشاؤم كبير في مركز الصليب الاحمر في جنيف حول احتمال حصول «التوقيع الوشيك» حسب ما اكده السيد هانلي. وقالت مصادر المنظمة الدولية ان «الاخبار على هذا الصعيد سلبية». وكانت اتصالات بين المنظمة وحكومة البحرين العام الماضي قد وصلت الى طريق مسدود بسبب اصرار حكومة البحرين على عدم السماح لاية منظمة حقوقية او انسانية دولية بزيارة السجون المكتظة بالمواطنين الابرياء او التحدث لاي من المعتقلين. وقد اتهمت منظمات عديدة الحكومة بانتهاكها المستمر لحقوق الانسان وطالبت بالوقف الفوري لتلك الانتهاكات الصارخة التي ادت الى استشهاد ٢٩ مواطنا على الاقل حتى الآن منذ انطلاقة الانتفاضة الشعبية في ديسمبر ١٩٩٤. وقد حاولت حكومة البحرين الايحاء للرأي العام بان هناك زيارة متوقعة لمنظمة حقوقية في مطلع الشهر المقبل، وتظاهرت بتحسين معاملة بعض المعتقلين، غير انه اتضح ان تصرف الحكومة انما يقع في اطار الحرب النفسية التي تقوم بها ضد شعب البحرين، وانها ترفض الالتزام بالاعراف والمواثيق الدولية التي تمنع التعذيب وتوفر حقوقا محددة للمعتقلين.

وقد استشهد الشهر الماضي احد المواطنين في غضون ٤٨ ساعة بعد اعتقاله بسبب التعذيب الشديد الذي تعرض اليه على ايدي الجلاد المعروف، خالد الوزان. ويأتي تشاؤم منظمة الصليب الاحمر هذا اليوم بسبب شعورها بان حكومة البحرين تسعى للتشويش على الحقائق وتعمل لكسب الوقت لكي تقضي على المعارضة المتصاعدة لنمط حكمها الاستبدادي. كما ان من المتوقع ان يؤدي ذلك الى احراج الحكومة البريطانية التي تحدث وزيرها بشقة كاملة عن «الاتفاق الوشيك» بين حكومة البحرين ومنظمة الصليب الاحمر. وقد رفض ايان هندرسون، رئيس جهاز الامن البحريني، في السابق طلبات من منظمات عديدة مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووج لزيارة البلاد، واصر على التعامل مع المواطنين البحرينيين حسب ما تمليه عليه خلفيته العسكرية وتجربته في قمع حركة الماو ماو في كينيا. وبمناسبة مرور ثلاثين عاما على تسلمه جهاز القسم الخاص في البحرين، فقد كرس هندرسون سياسة التعذيب بشكل فاق ما كان مألوفا في السابق.

● وعلى صعيد آخر استمرت الاعتقالات بدون توقف. وعرف من بين المعتقلين في اليومين الماضيين كل من هاني السماك، ١٨، حسين العطار، ١٨ السيد ضياء الحلاي، ٢٣، خليل القميش، ٤٠، وابنه محسن، ١٥، وهم جميعا من المنامة. واعتقل علي سلمان الحماد، من المنامة، لدى عودته من اجازته التي قضاها في القاهرة الاسبوع الماضي. وهذا الشخص يعمل مدرسا. وتجدر الاشارة الى ان عددا من المدرسين قد تم اعتقالهم مؤخرا لاسباب غير معروفة. وقد اصبح اعتقال الطلاب والمدرسين امرا اعتياديا منذ ان استلم العسكر شؤون التربية والتعليم في البحرين، حيث اصبح العسكري عبد العزيز الفاضل وزيرا للتربية والعسكري الآخر جاسم الفتم مديرا لجامعة البحرين. ويمارس الفتم صلاحيات واسعة في الجامعة تهدف لتقليل الاعتماد على العنصر الوطني والاستعاضة بعناصر اجنبية في الادارة والشؤون الفنية والهندسية. وهناك تململ كبير في اوساط الطلاب والمدرسين من السياسة العسكرية التي ينتهجها النظام العسكري المتحكم في وزارة التربية والتعليم.

● ومن جهة اخرى استمرت وزارة الداخلية في توسيع نشاطاتها القمعية استعدادا لمواجهة التحدي الشعبي الرافض لاستمرار نظام القمع والاستبداد الذي يراسه رئيس الوزراء. وقامت مؤخرا ببناء سجن جديد في منطقة جو واخر في منطقة عالي. وكانت السجون قد غصت بالمعتقلين ولم يعد فيها متسع للمزيد منهم. وقد نصبت خيام في بعض السجون لايواء المعتقلين الذين يتزايدون يوما بعد اخر. فبعد ان افرجت السلطة عن حوالي ١٠٠ شخص الشهر الماضي عادت واعتقلت اكثر من ذلك العدد في الاسبوعين الماضيين.

● ومن جهة اخرى ادخلت سياسة رئيس وزراء البحرين منطقة الخليج كلها في ازمة جديدة بعد الاعلان عن مقاطعة قمة مجلس التعاون المزمع عقدها في دولة قطر في شهر ديسمبر المقبل. ومع ان المراقبين رأوا في تلك الخطوة محاولة للضغط على دولة قطر لسحب قضية الخلاف الحدودي من محكمة العدل الدولية، فان الاعلان اعتبر غير موفق حيث اربك مجلس التعاون وعكس العزلة التي تعانيها حكومة البحرين، وان كانت تلك العزلة غير واضحة للكثيرين. وشعر رئيس الوزراء البحريني بالعزلة منذ قمة شرم الشيخ التي اتضح فيها الموقف السعودي الذي لم يتفق مع وجهة نظر حكومة البحرين القائل بسحب القضية من المحكمة الدولية والاقتصار على الوساطة السعودية. وكان موقف الامير عبد الله الذي رعى الاجتماع الثلاثي في القاهرة بين قطر والبحرين والسعودية قد دعا الى استمرار الوساطة السعودية مع بقاء القضية امام محكمة لاهاي، الامر الذي رفضته حكومة البحرين.

١٦ سبتمبر

● اعتقل جهاز الامن في الايام الاخيرة عددا من النساء البحرينيات بدون اي مبرر، ولم يعرف مصيرهن بعد حيث لم يسمح لذويهن بزيارتهن في المعتقلات. ومن بين المعتقلات ليلى حبيب الشراخي التي اعتقلت في ١٤ سبتمبر. وكانت اختها، منى، قد اعتقلت في وقت سابق من هذا العام مع عدد آخر من النساء حيث تعرضن لتعذيب نفسي وجسدي شديد قبل اطلاق سراحهن في وقت لاحق. ومن منطقة المحرق اعتقلت السيدة نسرين (ام علي) مع عدد آخر من النساء. وتأتي هذه الحملة الارهابية ضد النساء بعد ان فشلت الحكومة في السيطرة على الوضع حيث استمرت الاحتجاجات والمواجهات بين القوات الاجنبية والمواطنين. ويعتبر العدوان الحكومي على النساء مؤشرا على مدى السقوط الاخلاقي الذي انحدر اليه النظام وفشله في احتواء الازمة. كما يؤكد حالة التوتر التي تسري في اوصال جهاز الامن الذي انكشف ضعفه الشديد من خلال تعذيبه غير المحدود للاطفال والنساء والشيوخ. وقد طالت الاعتقالات الاخيرة عائلات كثيرة في منطقة المحرق لاسباب توحي بخشية الحكومة من انتشار الانتفاضة الشعبية المتصاعدة الى تلك المنطقة. في الوقت نفسه سمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز في الايام الثلاثة الماضية في عدد من المناطق، فيما شوهدت الحرائق في مناطق الانتفاضة الواقعة على شارع البديع، وكذلك في منطقة الحورة بالقرب من مدرسة البنات الثانوية، وراس الرمان. وقد انفجرت سيارة مرسيدس جديدة في شارع المعارض في ١١ سبتمبر، واحدث الانفجار صوتا هائلا في المنطقة.

● ومن جهة اخرى اثارت تصريحات ولي العهد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، يوم السبت الماضي استغرابا في الاوساط السياسية والاعلامية. فقد نشرت جريدتا «الايام» و«اخبار الخليج» تصريحات لولي العهد قال فيها ان عائلته تريد الوحدة مع قطر مؤكدا ان ذلك ليس مستحيلا اذا كانت النوايا صافية. وطالب بعقد قمة بين اميري البلدين لحل الخلاف الحدودي. وقال ان العلاقات بين البحرين كانت حسنة عبر التاريخ «ولم يعكر صفوها الا الهجوم المسلح

يوميات الانتفاضة في شهر سبتمبر ١٩٩٦

في العام ١٩٣٧ ضد الزيارة، وكان الهجوم المسلح الآخر ضد فشت الديبل في ١٩٨٦، والطلب المتفرد لمحكمة العدل الدولية في ١٩٩١». هذه التصريحات تناقضت تماما مع نغمة ولي العهد عندما تحدث قبل ثلاثة شهور عن استعداده للاستشهاد في الحرب ضد قطر. وقد أجرت هيئة الاذاعة البريطانية حوارا مع السيد عبد العظيم البابلي، مستشار وزير الاعلام، حول الموضوع. وبدا هذا المستشار المصري مرتبكا حيث لم يستطع الاجابة على الاسئلة التي وجهها مراسل الـ BBC واعتبر ان من المنطقي الدعوة الى الوحدة بين البلدين مع التهديد باستعمال القوة من طرف واحد. وأجرت الاذاعة المذكورة حوارا مع الدكتور محمد المسفر رئيس تحرير صحيفة «الراية» القطرية التي اعتبر فيها ولي العهد البحرين غير مشغول بشيء سوى نفسه. وعلق اعلامي غربي على هذه المساجلة بقوله: «استخربت كثيرا عندما سمعت السيد البابلي يتحدث بصفته «خبيرا في الشؤون الخليجية مقيما في البحرين» وليس بصفته مستشارا لوزير الاعلام». وقال ان السيد البابلي هو الذي يقدم الدعوات الرسمية للاعلاميين الاجانب باسم وزارة الاعلام، «ولم أسمع يوما ان بلدا ليس لديها من ابنائها من يستطيع عرض وجهة نظرها للعالم لكي تستعين بشخص من غير ابناء البلد ليتحدث باسم وزارة الاعلام».

● واصدرت لجنة التنسيق بين جبهتي التحرير الوطني والشعبية بيانا حول سماح حكومة البحرين للولايات المتحدة بارسال طائراتها العسكرية الى البلاد للقيام بعمل عسكري ضد العراق. وقال: «ان لجنة التنسيق ترى في موقف حكومة البحرين تعارضا صارخا مع موقف شعب البحرين، ولم يكن بالامكان اتخاذ مثل هذا الموقف غير المسؤول والذي سيلحق ابلغ الاضرار بمصالحنا القومية لو كان لدينامجلس وطني منتخب».

● كما اصدرت الاسبوع الماضي ١٢ شخصية وطنية منفية بيانا قويا اكدت فيه على الثوابت الوطنية وضرورة اعادة العمل بالدستور كمخرج وحيد من الازمة الحالية. وجاء في البيان ما يلي: «يواجه وطننا وشعبنا خطرا بازدياد تفاقم الازمة السياسية والامنية التي تمر بها بلادنا مما يتطلب من جميع الوطنيين على اختلاف انتماءاتهم التصدي لمسؤولية وقفها. ان من اخطر مظاهر الازمة خطر تمزق وحدة الشعب بسبب سياسة التمييز الطائفي التي اتخذت منحى خطيرا واحياء النزعات الطائفية والقبلية وتزايد ضحايا الازمة من القتلى والجرحى والمسجونين والمنفيين وتدهور الاوضاع الاقتصادية والامنية. ان وحدة شعبنا تواجه تهديدات حقيقية عديدة اخطرها ابتداع بدائل قبلية وطائفية بديلا عن الانتماء الى الوطن. ولهذا فاننا نؤكد على ضرورة الالتزام بالدستور التزاما ثابتا باعتباره الضمانة الحقيقية للوحدة الوطنية وضمانة الانتماء الوطني القائم على اسس المساواة الفعلية بين جميع المواطنين. في ذات الوقت فان هناك اصرارا على عدم التصدي الجدي لجذر المشكلة المتمثل في تعليق الدستور والغاء المشاركة الشعبية والاصرار على البدائل المعينة كمجلس الشورى وعلى صيغ تجاوزها الزمن في هذه الظروف الحرجة. ان المطلوب منا كمواطنين هو التمسك بالثوابت الوطنية التي تضمنتها العريضة الدستورية ١٩٩٤ الموجهة الى امير البلاد بهدف معالجة الاوضاع المتفاقمة التي تمر البلاد بها منذ تعطيل المؤسسة الدستورية عام ١٩٧٥. ان المخرج الحقيقي من الازمة السياسية الراهنة يتمثل في اعادة التاكيد على هذه الثوابت وفي تكثيف جهود العمل المشترك بين جميع القوى السياسية والافراد ومؤسسات المجتمع المدني من اجل وقف العنف والعنف المضاد وفتح باب الحوار بين الحكم وممثلي قوى الشعب الفاعلة من اجل اعادة الحياة الدستورية الى البلاد».

● وتمثل الشخصيات الموقعة كافة الاتجاهات السياسية في البلاد من اسلاميين ووطنيين، شيعة وسنة. والموقعون هم: احمد ابراهيم الخياط، احمد ابراهيم الذوادي، بدر عبد الملك، د. سعيد الشهابي، عبد الرحمن النعيمي، عبد الله علي الراشد البنعلي، عبد النبي العكري، د. عبد الهادي خلف، الشيخ علي سلمان، محمد عبد الجليل المرباطي، د. منصور الجمري، د. يعقوب يوسف الجناحي.

١٧ سبتمبر

● شوهدت يوم امس حرائق عديدة في مناطق مختلفة من البلاد في ما يبدو انه تسخين للوضع السياسي مجددا. ويبدو ان المواطنين الذين التزموا الاساليب السلمية في طرح مطالبهم مصممون على الاستمرار في الاحتجاجات والمسيرات في اطار برنامج العصيان المدني الذي بدأ قبل بضعة اسابيع. ويهدف المواطنون من ذلك الى جعل حكومة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة تدرك انها لن تستطيع تمرير سياساتها التي تكرس الاستبداد السياسي بسهولة. وحسب رأي احد اساتذة جامعة البحرين فانه «لم يعد هناك في عالم اليوم مجال للحكم وفق الاوامر الاميرية مهما بلغ ارهاب السلطة، وان الدستور هو اقل ما يمكن القبول به للخروج من الازمة المتفاقمة». ويتوقع المراقبون ان تشهد الشهور الثلاثة المقبلة تصاعد النشاط السلمي الشعبي المطالب بالدستور، خصوصا مع استمرار اعتقال الشيخ الجمري وبقية القادة الشعبيين وسوء معاملتهم على ايدي المعذبين امثال عادل فليفل. وهناك مقولة يتداولها المواطنون وهي «ان الجمري واخوته ضحوا من اجل الشعب وان علينا ان نضحي من اجل اطلاق سراحهم وتحقيق المطالب التي يطالبون بها». وقد توجه عدد كبير من القوات الاجنبية الى منطقة بني جمرة امس لمسح عبارة كتبت على احد الجدران تقول: «الشيخ في خطر»!

● وشوهدت يوم امس السنة اللهب تتصاعد من سيارة مرسيدس بنز بمنطقة جد حفص، وسيارة من نوع آخر. ولا يعرف من الذي اشتعل هذه الحرائق غير ان شهود عيان اكدوا تواجد قوات الشغب في المنطقة في ذلك الوقت. وحدث حريق في احد المحلات التجارية في منطقة سترة قبل يومين. كما حدث حريق بمنطقة النويدرات ادى الى وفاة احد العمال الآسيويين كان يعمل في المحل. وقد قامت قوات الامن بامر مباشر من ايان هندرسون بفرض عقوبات جماعية على المنطقة واعتقلت اكثر من ٧٠ شخصا من ابنائها، وبدأت اعتداء شاملا على الممتلكات العامة والخاصة عقابا للمنطقة. ويخشى ان يأمر هندرسون وفليفل باستباحتها كما حدث العام الماضي. وقد شجبت حركة احرار البحرين اعمال العنف مهما كان مصدرها خصوصا التي تقوم بها قوات الامن والتي ادت الى مقتل ٢٩ مواطنا حتى الآن منذ اندلاع الانتفاضة، وطالبت باستمرار الاساليب السلمية في التصدي لإرهاب السلطة. وتطالب الحركة الحكومة ببدء حوار مع ممثلي الشعب للتوصل الى حل يعيد العمل بالدستور وينهي مظاهر التوتر في البلاد ويوقف اعمال الاستفزاز المستمرة التي تقوم بها الحكومة. وعلى سبيل المثال فقد اعتبر المواطنون تمسك الحكومة بمجلس الشورى ورفض الحكم وفق دستور البلاد استفزازا كبيرا عليها ان تتحمل تبعاته. كما ان اعتقال النساء بدون اي مبرر قانوني عمل اجرامي لا يمكن القبول به او السكوت عليه. فمثلا ليس هناك اي جرم للمواطنة ليلى الشراخي التي اعتقلت قبل بضعة ايام سوى امتلاكها شريط فيديو يحتوي على مشاهد من مسيرات شعبية سلمية. الامر الذي لا يستدعي انتهاك حرمة هذه المواطنة على ايدي الجلاد المعروف عادل فليفل الذي اصبح يعتقل نساء البحرين في اي وقت وبدون اي مبرر متحديا بذلك قيم البلاد واخلاقها.

● ومن جهةاخرى قامت حكومة البحرين بابعاد ثلاث عائلات بحرينية على متن طائرة متوجهة الى ايران قبل يومين، ولكن السلطات الايرانية رفضت السماح للعائلات بالدخول واعادتها الى البحرين. وقد شجبت المعارضة هذه السياسة التي تهدف لابعاد المواطنين من بلادهم واستبدالهم بأجانب يستقدمون من البلدان الاخرى. وفي الشهر الماضي استقدمت ادارة المرور ٤٠٠ شخص من سوريا والاردن واليمن ليقوموا بمهمات يستطيع ابناء البحرين اداءها بسهولة. وعلم ان عددا كبيرا من المواطنين فصلوا من اعمالهم بدون اي مبرر قانوني، بل بأمر من هندرسون وفليفل. فمثلا اعتقل عبد الزهراء محمد يوسف الموظف بجامعة البحرين لمدة ١٢ يوما لانه لبس قميصا اسود في يوم عيد الاضحى الماضي، ثم فصل عن عمله بأمر من المدير العسكري للجامعة، جاسم الختم. وحدث الامر نفسه للمواطن حبيب حسن الناس، مدرس الرياضيات، الذي فصل عن عمله كذلك. كما اعتقل علي عيسى السبع لمدة ١٤ يوما ثم فصل عن عمله المتواضع بأحدى المدارس.

● هذا وقد اعلنت حكومة البحرين يوم امس اقامة مشروع لحماية البيئة البحرية بجزيرة حوار المتنازع عليها مع دولة قطر. وحسب التقارير التي بثتها وكالة انباء «زينهوا» من ابوظبي يوم امس فان المحمية الطبيعية اقيمت طبقا لامر اصدره رئيس الوزراء البحريني مؤخرا. ويأتي الاعلان في وقت حساس بعد ان اعلنت حكومة البحرين مقاطعتها القمة الخليجية المقبلة في الدوحة.

● وعلى صعيد آخر تجري الاستعدادات الشعبية لاحياء اربعينية الشهيد السيد علي امين العلوي والذكرى السنوية الاولى لاطلاق سراح الشيخ الجمري وذلك في الفترة ٢٥ – ٢٧ من هذا الشهر (سبتمبر). وسوف يقوم المواطنون في اليومين الاولين باحتجاجات سلمية والمطالبة بتقديم خالد الوزان الذي قتل الشهيد الى المحاكمة، وفي اليوم الثالث (الجمعة) سوف يتوقفون عن استعمال الكهرباء والهاتف لمدة ربع ساعة ابتداء من الساعة الثانية بعد الظهر. وسوف يكون يوم افتتاح مجلس الشورى المعين الشهر المقبل يوم حداد في البحرين ايضا. وتواجه الحكومة صعوبة كبيرة في اقناع المواطنين ذوي المكانة المرموقة بالموافقة على الدخول في مجلس الشورى الجديد، خصوصا وان اعضاء المجلس السابق لم يحظوا باحترام احد وبقوا منعزلين عن الشعب الذين ازدراهم واعتبرهم انتهازيين. وهناك رفض شعبي شديد لمجلس الشورى المعين الذي لا يمثل بديلا للمجلس الوطني المنتخب حسب الدستور.

٢٠ سبتمبر

● في تحد واضح لمشاعر المواطنين وعقيدتهم، قامت القوات الاجنبية ظهر اليوم بعدوان صارخ على مسجد الصادق بمنطقة الدراز منتهكة بذلك حرمة بيت الله ومرتكبة ابشع الجرائم بحق المصلين. ففي الساعة الواحدة بعد الظهر، كان المصلون قد توافدوا باعداد كبيرة لاداء صلاة الجمعة بالمسجد المذكور. وفي هذه الاثناء دخل شخصان من جهاز الامن وقاما بحركات كشفت هويتهما للمصلين، حيث بدأ بتسجيل الكلام والتحرش بالحاضرين بشكل استفزازي. وعندما ادركا افتضاح امرهما اشارا الى سيارتين تابعتين لقوات الشغب الاجنبية التي كانت واقفة بالقرب من بوابة المسجد. وقام قائد المجموعة باستدعاء عدد اكبرمن القوات التي كانت خارج القرية وكانت متأهبة للعدوان، وما هي الا لحظات حتى كانت القوات الاجنبية تحاصر المسجد وتعتدي على المصلين. وحدثت مواجهات شديدة بين المصلين والقوات الاجنبية المعتدية جرح فيها عدد من المواطنين وحدثت اعتقالات كبيرة. كان المواطنون يرفعون قبضاتهم وهتافاتهم متحدين القوات الاجنبية ومنادين بسقوط هندرسون وجهاز القمع الذي يديره، فيما كانت قوات القمع تواجه المواطنين بالضرب والغازات المسيلة للدموع والخانقة. واعتبر ذلك الاستفزاز تعبيرا حقيقيا عن النوايا السيئة لرئيس الوزراء الذي فرض على البلاد حكما معاديا للبلاد وتراثها وعاداتها وعقيدتها. واعتبر العدوان على المسجد والمصلين قمة الاستفزاز وانتهاك حقوق الانسان. واعتقدت القوات الاجنبية بان ذلك سوف يرهب المصلين، غير ان ما حدث لاحقا من تحد شعبي واضح لقوات الامن اكد استعداد الشعب للمواجهة مهما كلف الامر. وعرف من بين المعتقلين الشاب عبد الامير الشعلة، ولم تتوفر اسماء بقية المعتقلين والجرحى بسبب التوتر الذي ساد المنطقة. وتجدر الاشارة الى ان مسجد الصادق بالدراز كان يكتظ بالمصلين عندما كان الشيخ عبد الامير الجمري يصلي فيه قبل اعتقاله. وحاولت السلطة اغلاق المسجد مرارا ولكنها لم تفلح، واعتقلت القائم على المسجد، الحاج حسن جار الله، لمدة سبعة شهور بدون محاكمة، وهو رجل مسن، ولكنها فشلت في كسر عزيمة الجماهير.

● وتعتبر جريمة الاعتداء على مسجد الدراز هذا اليوم بداية مرحلة جديدة من القمع والارهاب الحكوميين ومؤشرا على طبيعة المستقبل الذي ينتظر شعب البحرين في الفترة المقبلة. وهذه الحقيقة هي التي تدفع المواطنين لتحدي السلطة بكل ما لديهم من عزيمة لانهاء هذا العهد الاسود المتميز بالظلم والبطش والعدوان. ومن الآن فصاعدا يتوقع ان تشهد البلاد المزيد من التوتر والمواجهات بين المواطنين والقوات الاجنبية التي يحركها ايان هندرسون ضد شعب البحرين. وقد بدأ الوضع يزداد سخونة في الايام القليلة الماضية، حيث انتشرت الحقائق في كل مكان تقريبا. وحسب شهود عيان، فقد شوهدت الحرائق يوم امس في عدد من المناطق الواقعة على شارع البديع وكذلك في منطقة ام الحصم والبلاد القديم ومدينة عيسى وسترة. وليس معروفا على وجه التحديد من الذي يقوم بهذه الحرائق غير ان احد الدبلوماسيين يقول انها نتيجة مباشرة للقمع الحكومي الموجه ضد ابناء البحرين.

● وينتظر الشعب حلول الذكرى الاولى للافراج عن الشيخ الجمري التي تصادف الخامس والعشرين من هذا الشهر واربعينية الشهيد السيد علي السيد أمين العلوي الذي استشهد تحت التعذيب في ١٧ اغسطس الماضي، حيث قرر المواطنون أن تكون الفترة ٢٥–٢٧ سبتمبر موسم حداد وتضامن مع المعتقلين. وسوف يبدأ الغضب الشعبي بالاحتجاجات السلمية بالاساليب التي ابتكرها الشعب للتعبير عن نفسه على مدى العامين الماضيين. وفي يوم الجمعة المقبل (٢٧ سبتمبر) سوف يقوم المواطنون بالامتناع عن استعمال الكهرباء والهاتف لمدة ربع ساعة ابتداء

يوميات الانتفاضة في شهر سبتمبر ١٩٩٦

من الساعة الثانية بعد الظهر. ويأتي ذلك في اطار المقاومة المدنية التي بداها الشعب للاحتجاج على السياسات الارهابية التي تمارسها حكومة خليفة بن سلمان.

● الى ذلك علم ان رئيس الوزراء يواجه صعوبة كبيرة في اقناع المواطنين بالموافقة على تعيينهم لمجلس الشورى غير الشرعي. وقد رفض عدد من المواطنين الشرفاء عضوية المجلس لعلمهم انهم سوف يصبحون عبيدا لرئيس الوزراء، ولم يوافق على تلك العبودية الا عدد محدد من الانتهازيين الذين لا يتمسكون بالقيم والمبادىء ويبحثون عن موقع اجتماعي او سياسي حتى لو كان ذلك على حساب دماء الشهداء وتضالات المواطنين. وقد قرر الشعب أن يزدري كل من يرتبط بمجلس الشورى الذي سيفشل في دورته الجديدة كما فشلت دورته السابقة. وغضب الاعضاء الذين طردهم رئيس الوزراء من عضوية المجلس الجديد برغم وقوفهم ضد ابناء الشعب وقبولهم بان يكونوا جزءا من الطغمة المنتهكة للدستور والمحاربة للاخلاق والقيم. ويتوقع ان يكون من بين اعضاء المجلس الجديد عدد من الذين باركوا لرئيس الوزراء سياساته الارهابية وهنأوه بقتل الشهيد السيد علي السيد أمين العلوي وسعيد الاسكافي ومحمود عبد اللطيف وزهرة كاظم وسلمان التيتون وغيرهم . وقال ناطق باسم حركة احرار البحرين مخاطبا الانتهازيين الذين يقبلون بعضوية مجلس الشورى: «كيف تصافحون الايدي التي تلطخت بدماء الشهداء؟، كيف تشتركون في جريمة اعتقال العلماء؟ كيف تشاركون في انتهاك الاعراض؟ كيف تدعمون ايان هندرسون؟ كيف تتغاضون عن جرائم عادل فليفل وخالد الوزان؟». واضاف قائلا: «ان الشعب لن يتراجع شعرة واحدة عن المطلب الدستوري، وان الذين يخونون شعبهم ويقفون بجانب القتلة والمعذبين والجلادين سوف تطاردهم دماء الشهداء، وسيسقطون في مزبلة التاريخ».

٢٣ سبتمبر

● عبر العديد من الصحافيين هذا اليوم عن انزعاجهم الشديد لاعتقال عباس سلمان، ٤٦، مراسل وكالة انباء رويتر في البحرين صباح يوم السبت الماضي. واعتبروا في اتصالات هاتفية عن تضامنهم معه وانتقدوا تصرف حكومة البحرين وسياساتها القمعية. وقال بعضهم انه لم يكن يتصور ان مصادرة الحريات العامة في هذا البلد قد بلغ من التردي الى هذا الحد. وكان المراسل البحريني الجنسية قد كتب تقريرا طويلا حول الوضع في البلاد ينسجم مع السياسات المعامة لوزارة الاعلام، ويدعم الى حد كبير مصلحة السلطة. والشيء الوحيد الذي لم يعجب الحكومة قول المراسل ان العائلة الحاكمة تسيطر على كل شيء في البحرين. وقد اعتقل فورا وتم توقيفه اكثر من ٢٤ ساعة عقابا له على ذلك. وتدخلت ادارة رويتر في الموضوع، واهتمت السفارة البريطانية به ايضا، الامر الذي اجبر ايان هندرسون على التراجع السريع عن قرار الاعتقال وامر باطلاق سراح المراسل مساء امس بدون توجيه اية تهمة اليه. ويعمل عباس سلمان مع وكالةالانباء منذ العام ١٩٧٧، وكان يراعي باستمرار مواقف الحكومة على امل ان يسلم من قمع جهاز هندرسون. وهذه ليست المرة الاولى التي يضايق فيها مراسلو وكالات الانباء الاجنبية. فقد تمت مضايقة وكالة الانباء الفرنسية ووكالة رويتر في الماضي حتى اضطرت الوكالتان الى نقل مكاتبهما الى دبي حيث تعملان بحرية تامة.

● ومن جهة اخرى استمرت عمليات القمع ضد المواطنين بدون توقف. فقد اعلنت وزارة الداخلية عن اعتقال اربعة شباب قالت انهم اشعلوا النار في محلين تجاريين بمنطقة النويدرات في ١٤ ستيمبر. وحسب الادعاء الحكومي فقد نجم عن النار وفاة احد العمال الهنود بعد نقله الى المستشفى. والمعتقلون الاربعة هم عبد الله يوسف محمد الصميخ (عامل)، حسين محمد حسين ناصر (نجار)، عادل حسين علي حسين (عامل) وخليل ابراهيم حبيب (طالب). وتبعد المنطقة عن العاصمة مسافة ١٠ كيلومترات تقريبا. وكانت السلطات الامنية قد استباحت المنطقة الاسبوع الماضي واحدثت تخريبا هائلا في الممتلكات ودمرت سيارات المواطنين وكسرت ابواب المنازل وسرقت ممتلكاتها. واعتقلت ما بين ٧٠ و ٩٠ شخصا من سكانها. وقال بعض الذين افرج عنهم من المنطقة ان التعذيب الذي لقوه على ايدي عادل فليفل لا يمكن ان يتصوره العقل او تقبل به الانسانية. وكانت الحكومة قد تبنت سياسة العقاب الجماعي منذ مطلع العام الماضي، حيث تقوم بالاعتداء الوحشي على المناطق وتمارس فيها تخريبا واسعا وتنتهك الاعراض وتستبيح الممتلكات والكرامات. وقد ادت هذه السياسة الى عكس ما كانت الحكومة تأمل به، حيث اصبح ابناء الشعب صامدين على مطالبهم وغير مستعدين للمساومة عليها خصوصا بعد ان راوا بأعينهم الممارسات الارهابية للحكومة.

● وعلى صعيد اخر استمرت الاعتقالات العشوائية بدون توقف في مناطق عديدة. ففي مسجد الصادق بمنطقة القفول اعتدت قوات الامن على احد المصلين وجرته الى مركز التعذيب بمنطقة النعيم، واستدعت شخصا اخر لم تتمكن من اعتقاله انذاك الى مركز التعذيب. كما استدعت رجلا مسنا هو الحاج حسن جار الله، ٧٠ عاما، وابنه مهدي، ٣٣ عاما، من منطقة الدراز وطلبت منهما منع المواطنين من الصلاة بمسجد الصادق بمنطقة الدراز. ولكنهما رفضا الطلب وقالا انه ليس باستطاعتهما منع احد من الصلاة في المسجد. وكان الحاج حسن قد اعتقل لمدة سبعة شهور منذ يناير الماضي بعد ان رفض تنفيذ ما تريده الحكومة ولم يطلق سراحه الا بعد ان تدهورت صحته واشرف على الوفاة.

● وبسبب ارهاب السلطة فقد انتشرت الحرائق على نطاق واسع في الايام الاخيرة. وشوهدت السنة اللهب تتصاعد في مناطق عديدة. ففي ٢١ سبتمبر شوهدت السنة اللهب تتصاعد بالقرب من منطقة البستانة الواقعة على شارع البديع بالقرب من السنابس. وكانت الطائرات العمودية تحلق فوق المنطقة حتى الساعة العاشرة مساء. وسمع دوي انفجارات كبيرة في السنابس والمنامة حوالي الساعة الحادية عشرة والثانية عشرة من تلك الليلة. كما اعتقل شاب معوق اسمه هاني جعفر ومعه عدد اخر من بينهم هاني مشيمع وحسين الاسكافي وحسين يوسف ومحمد يوسف. وكانت قوات الشغب الاجنبية قد اعتدت على منطقة سترة والنويدرات والمعامير والحقت اضرارا بليغة بالممتلكات والبشر. وفي منطقة البلاد القديم شوهد احد عناصر جهاز الامن وهو يحاول اشعال النار في بيت مواطن معتقل منذ فترة، ويعرف هذا الجاسوس باسم هاشم. واعتقلت قوات الامن من المنامة عددا من المواطنين عرف من بينهم رضا المخلوق ومحمد المخلوق وصادق الشعلة.

وقد نشرت مجلة «الوسط» التي تصدر في لندن في عددها الاخير هذا الاسبوع موضوعا حول الوضع في البحرين اعترف بنجاحات المعارضة في مشروع المقاومة المدنية وضرب على ذلك امثلة من الواقع مثل عدم شراء الحاجات الضرورية ومقاطعة بعض المنتجات التي يملكها المتعاونون مع الحكومة. كما اعترف «المحرر السياسي» بان الوضع اخذ في التوتر بسبب سياسات الحكومة التي تظن ان بامكانها حسم الامور امنيا. واكد ان غياب الحوار من اسباب التوتر في البلاد، كما اشار الى ان محاولات الحكومة توظيف عدد اكبر من البحرينيين لم تحل المشكلة. وانتهى المقال الى التاكيد على ضرورة بدء الحوار مع المعارضة مستشهدا بكلام ولي العهد الكويتي، الشيخ سعد العبد الله، قبل حوالي شهرين، الذي دعا فيه بشكل واضح وصريح الى الحوار . كما نشرت جريدة «القدس» اللندنية هذا اليوم مقالا طويلا عن الوضع في البحرين للكاتب البحريني المعروف عبد الرحمن النعيمي، اكد فيه استمرار المطالب الشعبية وفشل سياسات الحكومة التي تسعى لتجاوزها بالقمع والارهاب.

٢٥ سبتمبر

● بدأت الليلة الماضية فعاليات ذكرى اطلاق سراح الشيخ الجمري واربعينية الشهيد السيد علي السيد امين العلوي، وذلك استجابة لنداء المعارضة بالاستمرار في المقاومة المدنية. وانفجر الوضع على اشده وبدأت البلاد مرحلة جديدة تتميز بالتوتر ومزيد من الاصرار الشعبي على المطالب العادلة. وتزداد عزلة النظام يوما بعد اخر مع زيادة قمعه وارهابه ضد الابرياء. وشهدت الليلة الماضية مواجهات شديدة في عدد من المناطق من بينها كرباباد (مسقط راس الشهيد) وبني جمرة والدراز وسترة والبلاد القديم ومنطقة عذاري. ففي كرباباد قام المواطنون باطفاء جميع الانوار في المنطقة تعبيرا عن حزنهم على استشهاد الشاب الذي قضى تحت التعذيب الوحشي على يدي الجلاد المعروف خالد الوزان. وتزامن مع ذلك هتافات عالية في المنطقة في الوقت الذي امتلات فيه الجدران بالشعارات التي تتحدى ارهاب ايان هندرسون وتطالب باعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ اكثر من عشرين عاما. وبدأت القوات الاجنبية عدوانها على المنطقة الليلة الماضية واحكمت حصارها عليها هذا اليوم لمنع توجه الجماهير اليها يوم غد الذي يصادف مرور اربعين يوما على استشهاد السيد علي.

● وفي منطقة الدراز خرجت مسيرة ضخمة بعد الانتهاء من صلاة العشاء في الساعة السادسة والخامسة والاربعين دقيقة. وتوجهت المسيرة نحو مأتم انصار العدالة الذي أغلق بأمر من ايان هندرسون منذ اكثر من شهرين. وارتفعت هتافات المواطنين مطالبة باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين، فيما كانت قبضات المشاركين ترتفع في الهواء وحناجرهم تهز المسامع حماسا واصرارا وبطولة. في تلك الاثناء كانت قوات الشغب الاجنبية تتجمع شيئا فشيئا محاصرة المنطقة باكملها. وبعدها بدأ العدوان الاجنبي الوحشي على المواطنين بالغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي معيدا الى الاذهان ما يفعله الاسرائيليون ضد الفلسطينيين الذين احتلت اراضيهم. وكانت هناك طائرتان عموديتان تحلقان فوق المنطقة على ارتفاع منخفض وتوجهان اضواءهما الى المناطق السكنية في استفزاز واضح للمواطنين. وكانت معنويات المواطنين عالية جدا الامر الذي ادخل الخوف في قلوب القوات الاجنبية التي استعان بها جهاز الامن على اصحاب البلد.

● وفي الوقت نفسه سمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز في منطقة عذاري الواقعة على شارع الشيخ سلمان، وذلك في الساعة ٩.١٥ الليلة الماضية وفي مناطق اخرى. كما شوهدت الطائرات العمودية وهي تحلق فوق مناطق كرانة وكرباباد وذلك في الساعة التاسعة والنصف من مساء امس. وقال شهود عيان ان الوضع متفجر بشكل كبير خصوصا فيما لو قررت قوات الشغب الاجنبية الاعتداء على المواطنين الذي يمارسون فعالياتهم وفقا للدستور والقانون ويتحلون بدرجة كبيرة من الانضباط.

● وعلى صعيد اخر، استمرت منطقة سترة بدون اتصالات بعد ان قرر وزير المواصلات، الشيخ علي بن خليفة، نجل رئيس الوزراء، عدم اصلاح ما يعطب من اجهزة الهاتف التي اعطب الكثير منها بسبب عدوان القوات الاجنبية التي تطلق النار بعشوائية متناهية. وحسب بعض التقديرات فان ٨٠ بالمائة من الهواتف في تلك المنطقة متوقفة عن العمل. وهناك اكثر من ٢٣ الف مشترك بقوا بدون هواتف. وتأمل الحكومة ان يؤدي ذلك الى عزل المنطقة المعروفة بسخونتها السياسية عن العالم الخارجي. وقد دعت المعارضة الى اصلاح الخطوط الهاتفية فورا وعدم التعرض لها بالاتلاف من اية جهة، وطالبت الحكومة بمنع القوات الاجنبية عن عدوانها المستمر على المناطق الآمنة.

● واستمرت الاعتقالات بدون توقف في الايام الاخيرة. فقد اعتقل يوم السبت الماضي الشاب رضا جواد من المنامة، وخربت قوات الامن الممتلكات في منزله ومنزل اخته. وكان الشاب قد رجع قبل بضعة ايام من قضاء اجازة في مصر. وقبل ثلاثة ايام اعتدت قوات الامن على منزل الشاب رضا المخلوق في المنامة وسرقت جهازي كومبيوتر تابعين له ولاخيه. وحوصرت المنطقة المحيطة بمسجد مؤمن بالعاصمة ومنع المواطنون من الاقتراب منها. واعتقل عدد من المواطنين قبل يومين من منطقة راس الرمان بأساليب وحشية تزيد المواطنين اصرارا على مطالبهم. ووضعت دائرة المرور ووزارة العمل وشركة البحرين للاتصالات، في حالة تأهب قصوى. وقامت عناصر الامن بتفتيش السيارات والصناديق والاشخاص الداخلين الى هذه الدوائر والخارجين منها.

● وازداد القمع الحكومي تجاه طلاب الجامعة التي فتحت ابوابها هذا الاسبوع. وقد اصبحت ثكنة عسكرية محصنة بالقوات والاسلحة وعناصر الامن وكان فيها حربا تدور رحاها هناك. وتعرض الطلبة والطالبات الى اهانات بدون اي مبرر على أيدي الاجانب الذين لا يتكلمون العربية، وينطق بعضهم كلمات عربية بلكنة اعجمية. وقد امر العسكري، جاسم الفتم، رئيس الجامعة بتكثيف الضغط العسكري عليها واصبح يتعامل مع الطلبة والمدرسين باسلوب عسكري بحت. وكان على الطلاب الوقوف في صف طويل ليفتشوا تفتيشا دقيقا من قبل القوات الاجنبية. وتلخر الكثيرون منهم عن دروسهم لفترات تصل الى الساعتين.

● ويسود البلاد توتر شديد خصوصا وان الحكومة تبذل المستحيل لاظهار الوضع في البلاد وكأنه تحت السيطرة في الوقت الذي استسخف فيه الاجانب المقيمون في البلاد هذه السياسة التي لا يمكن ان تؤدي الا الى المزيد من التوتر والمواجهات، خصوصا وان العالم يعرف حقيقة ما يحدث، وان عزلة الحكومة تزداد يوما بعد آخر. وفي ما عدا حفنة من الانتهازيين الذين قبلوا بعضوية مجلس الشورى فقد رفض الشرفاء المجلس بشكل قاطع وقرر الشعب افشاله واستبداله بالبديل الدستوري الوحيد وهو المجلس الوطني المنتخب. ويسمي المواطنون اعضاء مجلس الشورى «عبيد الشيخ».

محكمة امن الدولة احكامها سياسية وضحاياها كثيرون

أثارت محكمة امن الدولة البحرينية اهتمام الكثيرين منذ تأسيسها في منتصف السبعينات بسبب طبيعتها والقسوة التي تشتمل عليها اجراءاتها وما صدر عنها من احكام قرقوشية تعيد الى الاذهان محاكم العصور الوسطى. وبرغم الاحتجاجات الدولية من جميع الجهات المهتمة بالوضع البحريني على مدى اكثر من عشرين عاما فقد استمرت حكومة البحرين متمسكة بهذه المحكمة التي لا يمكن ان تكون مفخرة للبلاد باي شكل من الاشكال. وقد اصدرت هذه المحكمة بحق مئات المواطنين احكاما قاسية للغاية تراوحت بين السجن ثلاثة شهور والسجن مدى الحياة، بل وحتى الاعدام. وحسب هذه المحكمة فان صدور الاحكام لا يستغرق وقتا طويلا من بداية المحاكمة الى نهايتها، وقد تنتهي محاكمة بعض الاشخاص بعد جلسة واحدة او جلستين. وخلافا للقوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، فان هذه المحكمة تعتمد في اصدار احكامها على الاعترافات التي «يدلي» بها المتهم تحت التعذيب. ومن البديهي ان لا يقدم المتهم الى المحكمة الا بعد ان يعد الادعاء العام الدعوى ضده، وهي دعوى قائمة على اساس ما يريده المدعي العام الذي يؤسس دعواه على اوراق جهاز الامن المعروف بشراسته وبعده عن الانسانية والاخلاق. ويشرف على هذا الجهاز ضابط الامن البريطاني السيء الصيت، ايان هندرسون، الذي استمد خبرته من تجربته الطويلة في جبل كينيا عندما كان يحارب ثوار الماو ماو. وقتها تمرس هذا الرجل في فنون التعذيب التي ادت الى قتل عدد كبير من الثوار وهو في مقتبل عمره. وما ان وصل البحرين في العام ١٩٦٦ حتى كانت تجربته فريدة من نوعها، فبدأ بممارسة التعذيب على اوسع نطاق حتى استشهد العديد من المواطنين على مدى العشرين عاما المواطنين تحت وطأة التعذيب الرهيب. وآخر ضحايا التعذيب الذي يمارس بموافقة وربما اشراف هندرسون هو الشهيد السيد علي السيد امين السيد محمد العلوي الذي استشهد في ١٧ اغسطس الماضي في غضون يومين من اعتقاله. وربما تعود وفاة الشهيد لرفضه التوقيع على اتهامات كتبها المحققون الذين يعملون تحت اشراف هندرسون شخصيا.

محكمة امن الدولة تعتمد هذه «الاعترافات» اساسا لاصدار احكامها. ويقوم الجلاد المسؤول عن السجين بكتابة «الاعترافات» التي يجبر السجين على توقيعها قبل اخذه الى قاضي التحقيق. ويفترض ان يكون هذا القاضي تابعا لوزارة العدل، الا انه يمارس عمله في الزنزانات وغرف التعذيب. فيؤتى بالمعتقل ويطلب منه قاضي التحقيق، في غياب اي محام للمتهم، التوقيع على الاعترافات نفسها التي وقعها امام جهاز المخابرات. فاذا وقعها رفعت الى المحكمة للنظر فيها واصدار الحكم على ضوئها. اما اذا رفض التوقيع فانه يعاد مرة اخرى الى الزنزانة ليذوق وجبة اخرى من التعذيب ثم يعاد ثانية الى ضابط التعذيب. وعلى سبيل المثال، فقد رفض المتهم الخامس في قضية حريق مطعم سترة الذي قالت الحكومة انه ادى الى مقتل سبعة بنغلاديشيين ، التوقيع على التهم المنسوبة اليه بالمشاركة، فاعيد مرة اخرى الى غرفة التعذيب فوقع على الاعترافات وعاد ثانية الى قاضي التحقيق. ومرة اخرى رفض التوقيع فاعيد مرة ثالثة الى غرفة التعذيب. وتكررت العملية خمس مرات قبل ان يشارف المتهم على الموت من شدة التعذيب فوافق على التوقيع على ما اراده قاضي التحقيق. ولعل من اشرس قضاة التحقيق الذين عرفوا بقسوتهم في معاملة المتهمين ومنعهم من تغيير افاداتهم هو سعد الشملان. فهذا «القاضي» يفترض فيه ان يكون تابعا لوزارة العدل ولكنه يمارس عمله في اروقة وزارة الداخلية ويتنقل بين السجون لاخذ «افادات» المتهمين المأخوذة تحت القسر والاكراه. وكثيرا ما ذاق المعتقلون اصناف العذاب بسببه لانه يرفض ان يقبل اعترافا من قبل المتهم مخالفا لـ «الاعترافات » التي قدمها له ضابط التحقيق التابع لجهاز هندرسون.

وحسب قانون البحرين فان الشخص الذي يشتكي من سوء المعاملة خلال عملية الاحتجاز يحق له الفحص من قبل طبيب يعمل لدى الشرطة. ومن الناحية النظرية يحق للمعتقل ان يطلب طبيبا مستقلا لفحص ما اذا تعرض للتعذيب ام لا، ولكن من الناحية العملية فان الطبيب يأتي عادة من قبل الشرطة ويلتزم بما يقولون له في اغلب الاحيان. وحتى عندما يثبت تعرض المعتقل للتعذيب فان المحكمة لا تطلق سراحه ولا تأمر بتأديب المعذبين، بل تستمر في المحاكمة وكأن شيئا لم يكن. وفي حالة المتهمين السبعة في قضية حرق مطعم سترة فقد اكد الطبيب الرسمي ان عددا منهم تعرض للتعذيب فعلا وان الجروح التي على جسمه تؤكد ذلك، ولكن المحكمة تجاهلت قول الطبيب تماما واستمرت في النظر في التهم الموجهة اليهم وكأنها لم تسحب تحت وطأة التعذيب. ويضاف الى ذلك انه في اغلب الحالات لا يسمح للمتهمين باحضار شهود لصالحهم، وحتى اذا حضر هؤلاء الشهود فان شهادتهم لا تغير من الواقع شيئا لان قرار السجن او الافراج عن المتهم قرار سياسي في اغلب الحالات. وفي قضية حريق مطعم سترة جاء محامو الدفاع بخمسين شاهدا لصالح المتهمين ولكن المحكمة لم تأخذ باقوالهم بينما اخذت باقوال ثلاثة بنغلاديشيين قالوا انهم راوا خمسة اشخاص قادمين من احدى الجهات لحرق المطعم ، بينما يصر الادعاء العام على ان هناك ثمانية اشخاص قاموا بالحريق.

تتشكل محكمة امن الدولة من ثلاث محاكم، الاولى والثانية والثالثة. ويراس الاولى الشيخ عبد الرحمن بن جابر آل خليفة ومعه قاضيان مصريان آخران هما المستشار علي منصور، والمستشار محمد رأفت مصطفى برغش. ويراس المحكمة الثانية محمد حمدي (مصري الجنسية) ومعه المستشار محمود السليمي والقاضي عمر خلف الله (سوداني).اما المحكمة الثالثة فيرأسها الشيخ خليفة بن راشد آل خليفة ومعه المستشار مسعد رمضان الساعي والقاضي عبد الله بدير (مصري). ويعتبر المستشار علي منصور اسوأ القضاة جميعا، يليه سوءا عبد الله بدير. هذا وقد تمت ترقية كل من عمر خلف الله والشيخ خليفة بن راشد آل خليفة وعبد الله بدير من قضاة بالمحكمة الكبرى الى قضاة بمحكمة الاستئناف العليا من اجل توفير الفرصة لتعيينهم كقضاة محكمة امن دولة، حيث يشترط ذلك في قضاتها. وقد حكمت هذه المحاكم الثلاث خلال هذا العام على اكثر من ١٤٠ مواطنا باحكام بالسجن تتراوح بين ثلاثة شهور ومدى الحياة والاعدام. كما حكمت على اغلب المتهمين بدفع ضرائب تعسفية تصل الى مليون دولار!. وحتى الذين تحكم المحكمة ببراءتهم لا يطلق سراحهم في بعض الاحيان. وكثيرا ما اعيد اعتقال المتهمين لدى مغادرتهم المحكمة بعد ان اصدرت حكما ببراءتهم. وهناك الآن عدد من المعتقلين المحكومين بالبراءة ولا يسمح ايان هندرسون باطلاق سراحهم. فمثلا وافقت المحكمة على فصل احد المتهمين الثلاثة في قضية مقتل احد الشرطة، وهي القضية التي اتهم فيها زورا الشهيد عيسى قمبر واعدم في ضوء حكمها، عن بقية المتهمين لانه حدث (صغير السن) حيث لم يتجاوز عمره وقت وقوع الحادثة الرابعة عشرة . ولكنه مايزال معتقلا مع الكبار، خلافا للمواثيق الدولية لحماية الطفل التي وقعت عليها حكومة البحرين.

ووفقا لقانون الامن العام المرتبط بمحكمة امن الدولة فانه يحق للمعتقل التظلم ضد قرار اعتقاله بعد ثلاثة أشهر من التوقيف ولكن ذلك لا يعمل به عادة. ويبقى المعتقل في قيوده. ولم يعمل بهذا الاجراء الا مرة واحدة وذلك عندما نظر عبد الرحمن بن جابر في التظلم الذي تقدم به الشاب أسعد عاشور في يناير ١٩٩٥. وقد طلب من ذلك الشاب ٢٠٠٠ دينار وخرج بعدها. وحتى لو رفض التظلم فان على المحكمة النظر فيه بشكل تلقائي في نهاية كل شهر اضافي، ولكن ذلك لا يحدث عادة. وكما هو معروف فان قانون الامن العام يخول وزير الداخلية اعتقال اي مواطن يشتبه في قيامه بنشاط سياسي وايقافه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وهو معمول به على نطاق واسع. وهناك معتقلون في الوقت الحاضر مضى على اعتقالهم قرابة عامين بدون تهمة او محاكمة.

يضاف الى ذلك فان المتهمين لا يعطون وقتا كافيا لمقابلة محاميهم. ويندر ان يلتقي معتقل بمحاميه الا قبل ساعة من بدء جلسات المحاكمة. وحدث ان طلب المحامون تأجيل المحاكمة حتى يتمكنوا من الاطلاع على اوراق الادعاء، كما حدث ان سمح لهم بذلك احيانا، الا ان الاعم الاغلب هو المضي في المحاكمة حتى لو لم يكن المحامون مستعدين للدفاع بشكل مناسب.

هذا وقد انتقدت المنظمات الدولية هذه المحكمة باعتبارها تنتهك ابسط حقوق الانسان وتسلبه الحق في الدفاع عن نفسه. فقد وصفت اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان محكمة امن الدولة بانها لا ترقى الى المعايير الدولية للمحاكمات العادلة التي تضعها الامم المتحدة، وقد ادى ذلك، في رأي اللجنة، الى انتهاك صارخ لحقوق الانسان. وكان امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، قد اصدر الامر رقم ١٠ في ٢٠ مارس ١٩٩٦ بتوسيع صلاحيات محكمة امن الدولة لتشمل قضايا كثيرة كانت تقدم الى المحاكم الجنائية الاخرى. كما ان محكمة امن الدولة البحرينية تتعارض مع الكثير من المعايير الدولية للعدالة. فمثلا فان احكام هذه المحكمة مبرمة ولا يسمح للمتهمين باستئناف احكامها. حسب الامر الاميري رقم ٧ للعام ١٩٧٦. وهذا يتعارض مع المادة ١٤(٥) من الميثاق الدولي للحريات المدنية والسياسية الذي يقول:«لكل من حكم بجريمة الحق في ان تنظر محكمة اعلى من المحكمة التي اصدرت الحكم في ذلك الحكم». وهناك العديد من القضايا التي يحكم على مرتكبيها بالاعدام او السجن مدى الحياة. وقد عبرت وزارة الخارجية البريطانية عن قلقها حول هذا الموضوع وقالت: «ان حكومة البحرين تعرف جيدا قلق حكومة صاحبة الجلالة بانه طبقا للضمانات التي اقرها المجلس الاجتماعي والاقتصادي في القرار رقم ١٩٨٤، فان الذين يواجهون الحكم بالاعدام لهم الحق في بعض الحقوق ومنها حق الاستئناف ضد الحكم الصادر بحقهم امام محكمة اعلى من تلك التي اصدرت الحكم.».

ويشير تقرير اللجنة الذي اصدرته في شهر اغسطس ١٩٦٦، حول محكمة امن الدولة في البحرين الى ان المعتقل محروم من الاتصال بمحام من اليوم الاول لاعتقاله حتى يوم محاكمته، وذلك خلافا للمادة ١٤(٣) من الميثاق الدولي لحقوق الانسان التي تسمح للمتهم بأن يكون له «وقت كاف وتسهيلات لاعداد الدفاع والاتصال بمحام من اختياره الشخصي». كما انه مخالف لدستور دولة البحرين الذي تقول المادة ٢٠(ج) منه بان «لكل شخص الحق في تمثيل قانوني من اليوم الاول لاعتقاله».

وتقول اللجنة ان المحكمة تتشكل من ثلاث محاكم يجلس فيها قضاة اجانب او من افراد العائلة الحاكمة. وهذه التركيبة لا توفر ضمانات ترتبط عادة بطريقة تعيين المحامين. ويزيد من انعدام فرص العدالة للمتهمين ان الاعلام الرسمي يقوم بمحاكمة المتهمين وتثبيت التهم ضدهم قبل بدء محاكمتهم، في خرق واضح للمادة ١٤(٢) من الميثاق الدولي الذي يقول ان «كل متهم بجريمة بريء حتى تثبت ادانته حسب القانون». وكثيرا ما يحاكم شخص ضمن مجموعة لا يرتبط افرادها بجريمة واحدة.

هذه النبذة السريعة حول محكمة امن الدولة لا تترك مجالا للشك في تعرض المعتقلين البحرينيين للكثير من الظلم والاجحاف، خصوصا وان هذه المحاكم يترأسها قضاة اما من افراد العائلة الحاكمة او من المصريين الذين لا يدركون مشاكل البلاد ولا يستطيعون فهم حقيقة ما يجري فيها، ومسؤوليتهم الوحيدة تنفيذ اوامر الحكومة. ومن هناك فان اي حل للأزمة يجب ان يتضمن حل محكمة امن الدولة واطلاق سراح جميع من سجن طبقا لاحكامها، وذلك لافتقاد هذه المحكمة ابسط المعايير الدولية للعدالة.

القلوب معك فما الذي تخشاه

لست وحيدا وانت تحمل قلمك تخط بيديك شعارا على جدار من جدران القرية المعذبة. فالقلوب معك وعين الله ترعاك ومشاعر عشاق الحرية في كل مكان تتحرك من اجلك، والطيور ترفرف فوق رأسك وتصفق باجنحتها تأييدا لك، والبراعم الصغيرة تتفتح اوراقها احتفاء بك.

لست وحيدا وانت تعتصر في قلبك الما بعد ما عاينته من ارهاب منظم ضد الابرياء، وتختزن الافكار في راسك بحثا عن طريقة لانهاء معاناة هذه الامة. فقلوب المعذبين في كل مكان تتألم معك وتدافع عنك وتدعو اليك.

لست وحيدا حين ترفع قبضتك معلنا بصوتك الحر رفض اساليب الارهاب والعنف والقمع الحكومية، وتهتف بحياة الشعب، فكل قبضات الاحرار في العالم تتناغم معك وتتحرك داعمة موقفك. لست وحيدا عندما تصرخ بوجه الجلاد الذي يسعى عبثا لانتزاع اعتراف مزيف، وتقول له: لتسقط انت واسيادك ولتتكسر مباضعكم فانا صامد في طريق الحرية والكرامة، فأطفالنا لقنوا ارهابيي هندرسون انهم في قيودهم اشد ثباتا من جلاديهم، وأقوى عودا من السجانين.

في كل حارة ثورة تعتمل في النفوس وتهم بالانقضاض للقضاء على نظام البطش والعدوان في أوال، وعلى جانبي كل طريق فسائل تكبر يوما بعد آخر كلما ازدادت رواء من دماء الشهداء وعرق المعذبين. وفي ظل كل شجرة يتفيؤ مجاهدونا الابطال بانتظار ساعة المواجهة والدفاع عن النفس والكرامة والحرية والحق السليب. ما أطول الطريق، وأوعر الدرب، وأوحش المسلك، ولكن همم الشباب تحمل من العزيمة والارادة والتصميم ما يكفي لاجتياز الحواجز التي اقامها الجلاوزة على الطريق لوقف المسيرة المظفرة. هل يستطيع مرتزق رخيص الصمود بوجه أبطال الوغى ورجال الحق وجنود الرحمن؟ من الذي تحدثه نفسه بتحدي شعب البحرين بعد ان شهد له العالم بالبطولات، وصنع مجدا لا تطاله الاعناق ولا تصل اليه الابصار؟ عامان من الثورة قضيا على اي تشكيك في قدرة هذا الشعب العطاء على صنع البطولات وتجاوز المعوقات وكسر القيود. في كل منزل قصة من فصول، ابطالها أطفال لم يبلغوا الحلم، وعنوانها «ملحمة الصمود» وساحتها أرض اوال بطولها وعرضها. القصة مسجلة في قلوب الامهات، تسر بها الحامل لجنينها في بطن الليل، وترضع الام بها رضيعها لبنا يصنع حياة الجيل الجديد، ويتناقلها الآباء في مجالسهم متفاخرين في ما بينهم. لم يعد الامر مقتصرا على فئة مثقفة تتطلع لاقامة جمهورية افلاطون، ولا نشيدا حماسيا من أيام عبد الناصر، ولا سيمفونية ترتلها مجموعة متخصصة في الموسيقى الكلاسيكية. انها كلام الناس واحاديث الاطفال، وترنم العصافير، واحاسيس البشر.

لماذا فشل هندرسون بعد ثلاثين عاما من القمع والارهاب في القضاء على روح هذا الشعب؟ لقد تمكن من القضاء على ثورة الماو ماو بعد عشرين عاما بعد ان القى القبض على زعيمهم «الجنرال تشاينا» وعذبه حتى كسر عزيمته، ولكنه يعلن اليوم وهو على شفا حفرة قبره فشله في كسر شكيمة الابطال. لقد عذب ابطال البحرين قبل ثلاثين عاما وظن ان تجربته الافريقية سوف تعينه على القضاء على ثورة الشعب في فترة وجيزة. ولكنه يعترف اليوم، وبعد ثلاثين عاما ان اصغر طفل في البحرين اقوى من عزيمته. فلا يتمالك نفسه وهو يعذب محمود عبد اللطيف الذي لم يتجاوز الثانية عشرة من العمر، الا ان يمزق جسده بمباضعه حتى الموت لانه «طفل عنيد»... فتك العصفور بالصقر فيا للعجب! نسي المعذب المخضرم انه امام بطل صنعته طينة البحرين، فراح يتفلسف عليه مهددا ومتوعدا، هاتجا ومزمجرا، حتى انهارت قواه امام صلابة محمود، فمزقه حتى الموت. لم يستطع وهو في السبعين، من تحمل صمت السيد علي السيد أمين العلوي، الذي لم يبلغ العشرين، وهو يصرخ بوجهه معتقدا ان تجربته مع «الجنرال تشاينا» سوف تعبد له طريق النصر على هؤلاء المستضعفين. كان الصمت هو اللغة التي رد بها السيد علي وهو في قيوده على تهديدات هندرسون وعبيده. وما هي الا ساعات حتى كانت «حكمة» الشيخ الكبير تأمره بالفتك بشاب يصغره سنا بنصف قرن. وفي جلسة مع احد المواطنين اعترف المعذب البريطاني المخضرم انه فشل في التعاطي مع شعب البحرين، وعبر عن اسفه أن يكون تقاعده مشوبا بسوء السمعة ليس في البحرين فحسب بل حتى في بلاده.

أنات المعذبين اصبحت تلاحق فلول المعذبين في كل زاوية من البلاد، وأهات الثاكلات تقض مضاجع القتلة، ودعاء امهات الشهداء يرهب الجلادين، وصمود المجاهدين يحيط قصر الرفاع بالرعب من سوء المصير. والاشد من ذلك ان يستمر كل شيء بدون تغير برغم سياسة القبضة الحديدية التي تمارسها الحكومة في البلاد. لقد ذهب الخوف من نفوس الناس فصاروا يستقبلون ارهاب السلطة بالتحدي والاشمئزاز والاصرار على المواقف. واخذ اليأس يدب في نفوس الحاكمين واصبحت دعوات الامهات تستجاب في ظهر الغيب، فتتجدد الازمات في زوايا ليست في الحسبان. الغضب الشعبي يحاصر كل من تتقاطع مصالحه مع نظام القمع، ويعيش القادة في قيودهم شامخين بجباههم كالجبال، وكلما طال اعتقالهم يوما ازداد تمسك الناس بهم، والمنفيون اصبحوا عنوانا آخر للظلامة ودليلا قويا على طبيعة النظام الحاكم في اوال. واكثر ما يزعج القتلة هو صمود الضحية. فكلما اثخنوها جراحا انتفضت بعنفوان اقوى وانفة اعمق وكبرياء يناطح السحاب. أرأيت قتيلا يحمل جراحه بيديه وينتزع الدم منها انتزاعا ليلقي به كالرصاص على رؤوس الجلادين؟ لقد فقد القتلة عقولهم واصبحوا يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو. شعب مثخن بالجراح ولكنه يتمرد على الموت، وحاكم جالس على صولجان الملك تحوطه الوصيفات من كل جانب، لكن الهلع يسيطر على وجدانه. قاتل يترنح الما، ومغدور يبتسم ويتراقص ويشذو بأهازيج الحرية والخلود. لقد صنع الشعب المعجزات، وكتب الملاحم، وسطر الانتصارات، وصنع المعجزات، وثبت على المبادي، وأرهق كاهل الاعداء، وأدخل الرعب في قلوب الجلادين، ويرغم جراحاته فقد أبى ان يموت.

إلى الشهيد الشاب السيد علي أمين محمد

يا أيها الجسد المضنى من التعب
أرح فؤادك من هم ومن نصب

أفنيت عمرك مغوارا بلا كلل
فدونك المجد تعلوه على القتب

الم جراحك لا غالتك نائبة
ولا توسدت يوما هالة التعب

أرخيت رأسك ليثا عند راحته
ومثقل قلبك الولهان بالخطب

قضيت أجمل أيام تراطبها
حلاوة الحب والايمان والادب

ماذا أصابك من داء ومعضلة
يا فارسا طاف بالوديان والكثب

أرى عليك صروف الدهر قد ظهرت
وعن محياك غابت نظرة الطرب

قرأت فيك معاني الرشد كاملة
وقد تسنمت منها أعظم الرتب

برغمهم سوف يبقى الرأس مرتفعا
هيهات يكسر عزم الشعب بالشغب

بوق الحكومة تضليل ووشوشة
وأنت تقطع حبل الشك والريب

تتوق للملأ الاعلى بلا لعب
هيهات مثلك ان يلتذ باللعب

ما لي أرى الليث قد ارخى بناصية
وعانق الموت لم يعبأ ولم يهب

سألت عنك بكرباباد في وله
فقيل نجل أمين فارس الغضب

وقفت كالطور والوزان منهزم
يسب يشتم أهل الدين والحسب

وراح ينهش جسما في سلاسله
وحشا يمص دم العصفور في سغب

رمقت للملأ الاعلى بلا وجل
وطارت الروح نحو العالم الرحب

أنت الحبيب بقلب الشعب يا بطلا
وقاتلوك مدى الايام في ندب

مجلس الشورى ولد ميتاً - التتمة من ص ١

جنرالات الحرب. وكانت تصريحات ولي العهد ورئيس الوزراء حول استعدادهما لتصفية المواطنين من بين العوامل التي تشجع الشعب على مواصلة الكفاح. واصبح الموقف الشعبي مستقطبا بشكل لم يكن له مثيل في التاريخ المعاصر للبلاد. فقد مر قرابة العامين على اندلاع الانتفاضة المباركة وما يزال الشعب يختزن المزيد من الطاقة التي تمكنه من الاستمرار. وشيئا فشيئا سول يتطور مشروع المقاومة المدنية حتى يصبح قادرا على تهديد مصالح رئيس الوزراء ومن يقف معه من العائلة الخليفية الحاكمة. وبعد ان قدم الشعب ٢٩ من الشهداء اصبح لا يخشى الارهاب الحكومي، ولم يعد مستعدا لتقديم اي تنازل للقتلة والمعذبين. واصبح يتحدى الحكومة بان تثبت للعالم اهليتها للحكم حسب قواعد العدل وتقدم القتلة وفي مقدمتهم عادل فليفل وخالد الوزان الى محاكمة عادلة بعد ان ثبت تورطهما في التعذيب والقتل العمد. وتظن الحكومة ان بامكانها كسب الموقف الدولي عن طريق التعامل مع القضايا المهمة مثل التعذيب والاعتقال العشوائي والقتل خارج القانون والابعاد القسري بلغة الاعلام الدعائي. فكانت اجاباتها للجان الدولية المسؤولة عن حقوق الانسان من اسوا ما استلمته تلك اللجان من اجابات على تساؤلاتها حول قضايا انتهاك الانسان من الحكومات الاخرى. وشعر مسؤولو تلك اللجان انهم امام نظام يمارس التعذيب والقتل ثم يحتقر المجموعة الدولية اذا تقدم مسؤولوها باسئلة حول ذلك.

الشعب بكافة قطاعاته يشعر انه في حرب سياسية مفتوحة مع رئيس الوزراء حتى يتخلى عن غطرسته ويسمح بعودة الحكم المدني الدستوري، وانه لا عودة عن المطالب المشروعة التي في مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة غير مشروطة لجميع المبعدين، وهي مطالب يتعاطف العالم مع الشعب بشانها. وسوف يفشل مجلس الشورى المعين بشكل كامل خصوصا وان اعضاءه هذه المرة سوف يرون انفسهم معزولين عن شعبهم وان عليهم التخلي عن هويتهم الوطنية ويلبسوا لباس قوات الشغب الاجنبية ويتحدثوا لغة هندرسون واضرابه ليحظوا برضى رئيس الوزراء ويستمروا في استلام رواتبهم المسروقة من عرق الشعب. ان المواطنين يرون في الاصرار على تجاوز المطلب الدستوري استفزازا غير مبرر وتحديا لمشاعر ابناء البحرين وتطلعاتهم. كما يرون ان طريق الانتفاضة السلمية والمقاومة المدنية والفضح الاعلامي للقمع والارهاب الحكوميين والصمود في مواجهة القوات الاجنبية التي اصبحت في نظر الكثيرين قوى احتلال جديدة، ضمن برنامجهم المفتوح. انهم واثقون انهم منتصرون في نهاية المطاف خصوصا بعد ان اتضح للجهات الاقليمية والدولية ان رئيس وزراء البحرين مستعد للتضحية بمصالح البلاد والمنطقة عموما لاشباع نهمه السياسي والمالي، وجاء اعلان حكومته مقاطعة القمة الخليجية المقبلة في الدوحة ليؤكد النزعة الشريرة لعقلية خليفة بن سلمان. وقد جاء الاعلان عن مقاطعة القمة ليؤكد للآخرين اسلوب تعامل رئيس الوزراء مع من لا يتفق معه في الراي والموقف. وتساءل المراقبون الاجانب: اذا كان رئيس وزراء البحرين يتعامل مع حكومات المنطقة بهذا المنطق فكيف يتعامل مع شعبه الذي لا يملك من اساليب القوة العسكرية الرادعة ما تملكه تلك الدول؟

ان شعب البحرين واثق بان النصر قريب، وعلى الحكومات الخليجية وضع حد لسياسات رئيس الوزراء لتجنيب المنطقة شرور التوتر المحلي والاقليمي الذي يعصف بالامن والاستقرار. فالمطالب المطروحة واضحة ومتواضعة ومتحضرة، وليس هناك مبرر منطقي لرفضها ومواجهة الشعب بالسياسة الدموية التي ينتهجها جهاز القمع في البحرين. انها دعوة للحل السلمي موجهة من القلوب الحريصة على امن البلاد والمنطقة والرافضة لمنطق العنف الحكومي، وعلى الآخرين ان يضطلعوا بمسؤولياتهم اذا كانوا حقا رجال دولة وخبراء في السياسة.